يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ

يـــا

صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرُكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ
وقُل سَلامٌ من اللهِ الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)

السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٨١٦٥
Date التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره اعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

رئيس التحرير
أ . د . سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية
مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي
هيأة التحرير
أ . د . علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ . د . علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ . م . د . عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ . م . د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م . د . طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ . د . محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ . د . خولة حمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان
أ . د . نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

التدقيق اللغوي
أ . م . د . علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
الترجمة
أ . م . د . رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (٩) جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	التَّعْلِيلُ بـ (تَوَالِي الإِعْلَالِ) في مَنْظُورِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيّ قِراءَةٌ في ضَوءِ الدَّرْسِ الصَّوْتِيّ الحَدِيث	أ.م.د. حيدر نجم عبد زيارة	٨
٢	أمارة اليد على التملك، ادلتها المشروعة وتطبيقاتها الفقهية	أ.م. د. فاضل عاشور عبد الكريم	٢٨
٣	إعداد معلم التربية الإسلامية وكفاياته التعليمية	أ.م د. حسام عيد الزهرة غافل	٤٢
٤	بلاغة الصمت في شعر نعمة حسين دراسة سيميائية	م. د. ياسين مزيون مصلح	٦٦
٥	ويس القرني واخرون من كتاب أسماء الرجال في رواة أصحاب الحديث تأليف/شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبيالمتوفى سنة ٧٤٣ هجرية / ١٣٤٢ ميلاديه (تحقيق)	م. د. مهند حمد أحمد	٨٠
٦	الافتراض المسبق وانواعه في شعر ابي تمام حبيب بن أوس الطائي «ت٢٣١هـ»	م. د. رحيم جبر حسون	٩٤
٧	التربية الفنية و تأثيرها على الذائقة الجمالية و المكانية	أ.م.د. فارس محسن ثامر الغراوي	١٠٤
٨	ابتكار (إبداع) صدر الدين الشيرازي في «الحركة الجوهرية»	الباحثة: رواء جعفر جبوري أ.م.د. ميسون صباح داود	١١٦
٩	دور القانون في تعزيز التربية والتعليم في العراق: تحليل التشريعات والسياسات	م. د. بشار جبار ساجت	١٢٨
١٠	دراسة في علل البرقي أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت٢٧٤ أو ٢٨٠) علل الشرائع في مرويات الإمامية «دراسة في الحجية والاعتبار»	الباحث: حيدر ناصر لفتة أ. د. فلاح رزاق جاسم	١٤٤
١١	الظواهر الدلالية في شروح دعاء كميل «الترادف والأضداد أنموذجا»	الباحثة دعاء طالب راضي أ.م. د. زينة كاظم محسن	١٥٨
١٢	تصميم خطة لتوظيف الكومبيوتر ضمن دروس التربية الفنية	أ. د. رغد زكي غياض الباحث: مصطفى عبد الامير عزيز	١٧٠
١٣	التَّأثيرُ النَّفسيُّ والتَّحكمُ في سلوكِ الآخرينِ لدى طلبةِ الجامعةِ	م.د. سَلَّامة سَعيد أَسود	١٨٠
١٤	آليات الحماية القانونية لناقصي الأهلية:دراسة في تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي	م. م. مرتضى سلام حسين	١٩٤
١٥	بنية الجناس في خطبة السيدة زينب (عليها السلام) في مجلس يزيد: دراسة أسلوبية	م. م. أديان نجم عبد الله	٢١٦
١٦	جمعية الأيتام الخيرية اليهودية ١٩٤٥ – ١٩٥٥ دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العراقية	م. م. عماد علي مهدي	٢٢٤
١٧	الاعجاز العلمي في سورة آل عمران	م. م. حيدر بشار سعيد	٢٣٢
١٨	إجراءات التقاضي أمام القضاء الاداري في العراق	م.م. عبد الله عمر احمد	٢٤٠
١٩	الاستعاذة ودورها في درء الشيطان الرجيم « مقال مراجعة»	م. م. سارة لطيف هاشم	٢٥٠
٢٠	A Stylistic Analysis of Prominence in a Poem by	Teacher/Assistant Naseer Jumaa Salama	٢٥٤
٢١	الآية الرابعة عشر من سورة الجاثية «دراسة تحليلية»	م. م. مرتضى محمد علي آل تاجر	٢٧٤
٢٢	أثر النفط في تشكيل السياسات الاقتصادية في العراق (١٩٦٠-١٩٢٧)	م. م. اثمار رياض عبد الرحيم	٢٩٢
٢٣	أثر أنموذج TASC في اكتساب مفاهيم مادة الاجتماعيات والتفكير التقاربي لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي	أ.م. محمد خضر صكبان	٣١٠
٢٤	A CONTRASTIVE ANALYSIS OF THE CONSONANTAL AND VOCALIC SYSTEMS OF ENGLISHAND PORTUGUESE	Khuloud Waleed Majeed	٣٣٠
٢٥	Benefits and Challenges of using Multimedia Technology in English classroom from Iraqi Secondary School Teachers` Perspectives	Asst.Lec. Samer Yaqoob	٣٥٠
٢٦	مدينة بايبورت خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) دراسة	م. م. سرى نجم عبود	٣٧٠

التَّعْلِيلُ بـ (تَوَالِي الإعْلَالِ) في مَنْظُورِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيّ
قِراءَةٌ في ضَوءِ الدَّرْسِ الصَّوْتِيّ الحَدِيث

أ.م.د. حيدر نجم عبد زيارة
الكلية التربية المفتوحة / مركز القادسية

المستخلص:
لم يألُوا اللغويين القدماء جهدًا في تتبُّعهم للواقع اللغويّ ، الذي استقصوه من مشاربَ متعدّدةٍ ، وقبائل مختلفة ، بل سَعَوا جاهدين الى التماسِ العللِ ، والمُبرّراتِ التي تسوّغُ هذا الواقع اللغويّ المنطوق على اختلاف مستوياته : الصوتيّة ، والصرفيّة ، والنحويّة ، والدلاليّة . ومن هذه العلل ، تعليلهم بعلّة (توالي الإعلال) ، ويعنون بها باختصار : تعرّض الكلمة الواحدة ، أو الكلمتين لأكثر من تغييرٍ واحدٍ في أحرف بنيتها، أي إصابتها بتغيُّرين ، أو ثلاثةِ تغيُّراتٍ ، من حَذْفٍ ، أو قلْبٍ ، أو إسكانٍ ، أو حتّى الإدغام.
لقد اهتمَّ هذا البحث بتتبُّع مفهوم (توالي الإعلال) ، والمقصود به عند النحويين ، وتأصيل استعماله منذ بِدْء التأليف النحويّ ، وحتّى عصورٍ متأخّرة ، وبيان تمثُّلاته ، وأشكاله المختلفة في أبنية العربيّة ، كما عُنِيَ بالكشف عن هذا التوالي بلحاظ عدده في البنية ، سواء أكان تواليًا ثُنائيًا ، أم ثُلاثيًّا. وكان من أهمّ ما عُنِيَ به هذا البحث ، هو الوقوف على مصاديقه المتعدّدة من قراءاتٍ قرآنيةٍ ، وشواهدَ شِعريّةٍ ، وكلماتٍ مُتفرّقة بالقراءة ، والتوجيه .
وكان لمعايير الدرس الصوتيّ الحديث المتمثّلة بـ (نظرية المقطع الصوتيّ) ، أثرٌ كبيرٌ في الكشف عن طبيعة هذا التوالي في أبنية العربيّة ، من حيث تحقُّقه ، وعدم تحقُّقه ، وعدد التوالي فيه : ثُنائيًّا كان ، أم ثُلاثيًّا ، وبيان طبيعة تخلُّقِهِ ، وأثر التصنُّع النحويّ فيه الذي في أحايين كثيرة ، يُظهرُ لنا عدم وجوده .
لقد قُسِّمَ البحث على ثلاثة مطالب : الأول: نظرةٌ في مُصطلحِ توالي الإعلال ، وتأصيل استعمالِهِ ، وتمثُّلاتِهِ ، وأَشْكالِهِ. والثاني : مواقفُ النحويين من توالي الإعلال ، وأحكامُهم عليه . والثالث: مصاديقُ توالي الإعلال ، قراءةٌ ، وتوجيهٌ .
الكلمات المفتاحية: التعليل، التوالي، الإعلال، تمثّلات، مصاديق.

Abstract:
Among these linguistic causes is their explanation based on the phenomenon of successive phonological alterations (Tawālī al-Iʿlāl), which refers, in brief, to the exposure of a single word—or two words—to more than one structural change in their phonemic composition. This means the occurrence of two or even three transformations such as deletion, inversion, vowel silencing, or even assimilation. This study is devoted to tracing the concept of successive phonological alterations as understood by classical Arab grammarians, establishing its usage from the early stages of grammatical authorship through to later periods, and identifying its manifestations and various forms within Arabic word structures. It also investigates the number of alterations within a word's structure, whether they occur in pairs (binary) or in triplets (ternary). One of the key focuses of this research is to identify multiple instances of this phenomenon in Qur'anic readings, poetic evidence, and scattered lexical examples, along with their interpretative justifications.
Keywords: reasoning, sequence, inflection, representations, instances.

أولاً: نظرةٌ في مُصطلحِ توالي الإعلال ، وتأصيل استعمالِهِ ، وتمثُّلاتِهِ ، وأَشْكالِهِ :

من القضايا المهمّة التي شَغَلَتِ اللغويين القدماء – ولا سيما المتأخّرين منهم – قضيّة التسويغ بـ (توالي الإعلال) ؛

لتوجيه بعض المسائل الصرفيّة ، والمعروف أنّ « الإعلال : تغييرُ حرف العلّة ؛ للتخفيف ، ويجمعه القلبُ ، والحذفُ ، والإسكانُ ، وحروفه : الألف ، والواو ، والياء»(١) ، بيد أنّ ما يُلحظ في تسويغهم بـ (توالي الإعلال) أنه لا يقتصرُ على القلب ، والحذف ، والإسكان ، وإنّما قد يُدخلون الإدغام ضمن مصطلح توالي الإعلال ، فيعدّونه إعلالاً ، قال ابن مالك : « ويمنع من قلب الواو والياء ألفًا ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ خوف توالي إعلالين ؛ لأنّه إجحافٌ، ومآلهُ أيضًا الى التقاء الساكنين، وذلك نحو (هَوَى) أصله (هَوَيٌ) ، فكلُّ واحدٍ من الواو والياء متحرّك مفتوحٌ ما قبله ، فلو أُعلاّ ، لزم المحذور الذي ذُكِر ، ولزم بقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ ، وبقاء الفعل على حرفين ثانيهما ألف ، ولو صُحِّحا أُهمل مقتضى كلّ واحد من السببين ، فتعيّن تصحيح أحدهما وإعلال الآخر ، وكان إعلال الآخِر، أولى ؛ لأنّه لو صُحِّح ، عُرِّضَ لحركات الإعراب الثلاث ، وللكسر عند الإضافة الى ياء المتكلم ، وللإدغام إذا وَلِيَهُ مثله، والإدغامُ إعلالٌ ، فيلزم حينئذٍ توالي إعلالين»(٢). وما يُلحظ أيضًا أنّ الإعلال لم يقتصر على حروف العلّة الثلاث (الألف ، والواو ، والياء) ، بل تعدّى ذلك الى الهمزة ، والهاء ، وما يطرأ عليهما من تغييرٍ ؛ إذ عدّوه إعلالاً أيضًا ، ومن ثمّ أدخلوه ضمن توالي الإعلال ، قال ابن الجزري في تسويغ إظهار اللامين وعدم إدغامهما في قوله تعالى: « إِلاَّ آلَ لوطٍ نَجَّيْناهُم بِسَحَرٍ» (٣) : « ووجه إظهاره توالي الإعلال عليه من حيث أنّ أصله (أَهَل) ، فقُلبت الهاء همزةً ، ثمّ أُبدلت ألفًا ، ثمّ تُدغم ، فيكون ثلاثُ إعلالات»(٤)، كما أنّ الإعلال بالحذف قد يكون لغير حروف العلّة الثلاث ،كحذف النون من قولهم : بَلْحارث في بني الحارث ، وإثباتها في بني النَّجّار ، فلا يقولون : بنَّجار ، إذ « علل ابن جنّي ذلك بكراهة توالي الإعلالين ، فإنّ اللام قد أُعلّت بإدغامها فيما بعدها ، فمتى أُعلّت النون التي قبلها بالحذف توالى إعلالان»(٥)، وقد يذهبون بعيدًا ، فيطلقون الإعلال على صوت المضارعة بين الصاد والزاي ، ومن ثمّ يقحمونه في قضية توالي الإعلال ، قال أبو علي الفارسيّ في قراءة من أخلص الصاد من دون مضارعتها بالزاي في قوله تعالى « حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعاءُ» (٦) : « وممّا يحتجُّ به من أخلص الصاد وحقّقها على من ضارع بها الزاي أن يقول : الحرف قد أُعلَّ مرّةً بالقلب ، فلا تستقيم المضارعة ؛ لأنّها إعلالٌ آخر ، وقد رأيتهم كرهوا الإعلال في الحرفين إذا تواليا»(٧) .

ومن هنا نخلصُ الى أمْرٍ مهمّ يلزم بنا أن نقفَ عليه ، وهو أنّ استعمالهم لمصطلح توالي الإعلال لا يقتصر على توالي الإعلال المعروف الخاصّ بتغيير حروف العلّة الثلاث بالقلب ، أو الحذف ، أو الإسكان ، وإنّما هو مصطلحٌ أشمل ، ينضوي تحته الكثير من التغيُّرات التي تلحق بالبنية ، وتلتقي جميعًا – هذه التغيرات – بغرضٍ واحدٍ ، هو التخفيف . مهما يكن من أمْرٍ ، فإنّهم يعنون بـ (توالي الإعلال): أن يأتيَ إعلالٌ تِلْوَ إعلالٍ ، فيتوالى إعلالان ، أو أن يأتيَ إعلالٌ تِلْوَ إعلالٍ ، تِلْوَ إعلالٍ ، فيتوالى ثلاثُ إعلالات ، وهذا التوالي بشقّيه قد يكون على حرفٍ في كلمة كما مرَّ بنا في إبدال السين صادًا ، ثمّ مضارعتها بالزاي في كلمة (يُصْدر) ، وقد يكون بين حرفين في كلمةٍ واحدةٍ ، وقد يكون في كلمتين متلاصقتين على ما سيتّضح في قابل البحث .

والذي يظهر أنّ نشأةَ التسويغ بهذه العلّة كان بأثر الصناعة الصرفيّة ؛ لغرض إعمال الفكر ، والتأنُّس بالتصريف كما يقول ابن جنّي : « نحو قولك في مثل فيعول من شَوَيت : شَيْوِيّ ، وفي فعلول منه : شُووِيّ ... ومن يوم مثل مَرْمَرِيس: يَوْيويم ، ومثل ألندَد: أَيَنْوَم ... فهذا ونحوه إنّما الغرض منه التأنّس به ، وإعمال الفكرة فيه ؛ لاقتناء النفس القوّة على ما يرد مما فيه نحوٌ ممّا فيه ، ويدلُّك على ذلك أنّهم قالوا في مثال إوزّة من أويت : إيّاة ، والأصل فيه على الصنعة : إيْوَيَة، فأُعلّت فيه الفاء والعين ، واللام جميعًا ، وهذا ممّا لم يأتِ عن العرب مثله ، نعم وهم لا يوالون بين إعلالين إلاّ لحًا شاذًا ، ومحفوظًا نادرًا ، فكيف بأن يجمعوا بين ثلاثة إعلالات ، هذا ممّا لا ريبَ فيه ، ولا تخالجُ شكّ في شيءٍ منه»(٨). والظاهر أنّ هذه الصنعة التصريفية ألقت بظلالها على استعمال هذا التوالي كعلّة في توجيه بعض الظواهر الصرفية في القراءات القرآنية بـ(توالي الإعلال) ، قال ابن جنّي : « ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن أبي عمرو (وآيدناه) ... وقد روي عن ابن مجاهد في قوله إذ أيّدتكَ : آيدتك ، قال ابن مجاهد على فاعلتك . قال ابن جنّي : هذا الذي توهّمه ابن مجاهد أنّ آيدتك فاعلتك ، لا وجهَ له ، وإنّما آيدتك أفعلتك من الأيْد ، وهو القوّة . وقال أبو علي : إنّما كثُر فيه أيّدتك فعّلتك ؛

لما يعرض في آيدتك من تصحيح العين ؛ مخافة توالي إعلالين في آيدتك»(٩) ، أو توجيه بعض الشواهد الشعريّة ،كقول ابن عصفور : « وتوالي إعلالين على كلمة من جهةٍ واحدةٍ ، لا يوجد في كلام العرب إلاّ نادرًا ، أو في ضرورة الشعر، نحو قوله : وإيّ لأسْتَحْيِي وفي الحقّ مُسْتَحَى ... أصل مُسْتَحَى : مُسْتَحْيِيٌ ، فتحركت الياء الأخيرة ، وما قبلها مفتوح ، فقلبت ألفًا ، فصارت : مُسْتَحْيا ، ثم أعلّوا الياء التي هي عين بنقل حركتها الى الساكن قبلها ، وقلبها ألفًا ، فالتقى ساكنان ، فحذف أحدهما» (١٠) ، وقد تستعمل كثيرًا في توجيه بعض الكلمات من أسماء وأفعال ، قال ابن عقيل : « ولم تعتلّ العين في نحو : أعوى ، وأعيا ، واستعوى ، واستحيى ، فلا يُعلُّ شيءٌ من هذا بالنقل ، والحذف ؛ لإعلال اللام ، فيلزمُ توالي الإعلال»(١١) .

أمّا من حيث التأصيل في استعمال مصطلح (توالي الإعلال) ، فيبدو لي – وبحدود ما اطّلعت عليه –أنّ سيبويه لم يستعمل هذا المصطلح بالنصّ ، نعم قد نجد إشارات واضحة للتسويغ بعلة توالي الإعلال لديه ، ومنعه لهذا التوالي ، وذلك قوله في باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء ، والواو من مثل : ساءَ ، وناءَ ، وجاءَ : « اعلم أنّ الواو والياء لا تُعلّان ، واللام ياء ، أو واو ؛ لأنّهم اذا فعلوا ذلك صاروا الى ما يستثقلون ، والى الالتباس ، والإجحاف ؛ وإنّما اعتلّتا للتخفيف ، فلمّا كان ذلك يُصيّرهم الى ما ذكرتُ لك ، رُفِضَ»(١٢) ، وقد سوّغ السيرافي كلام سيبويه بالفِرار من توالي الإعلال ، فقال : « أما قوله : (الواو والياء لا تُعلّان ، واللام ياء ، أو واو) يعني : أنّ عين الفعل إذا كانت ، ولام الفعل واوًا ، أو ياءً ، صحّت عين الفعل ، واعتلّت اللام ... فإن قال قائلٌ : فإذا كرهوا الجمع بين إعلالين كيف صارت اللام أولى بالإعلال من عين الفعل ، قيل له : من قبل أنّ عين الفعل متوسطة ... واللام طرف ، وهي أولى بالإعلال»(١٣) . واستعمل المبرّد التعليل بـ(توالي الإعلال) بقِلّةٍ ، فقال : « واعلم أنّ اللام إذا كانت من حروف اللين ، والعين من حروف اللين ، فإنّ العين تُصحّح ، ولا تعتلّ ، وتُعلُّ اللام ، فتكون العين بمنزلة غير هذه الحروف ؛ لئلّا تجتمع على الحرف علّتان»(١٤)، ولم يبعد ابن السرّاج عن سيبويه في الإشارة لهذا المصطلح من دون التصريح به ، إذ قال : « فإن قيل : لِمَ لمْ تُقلب الياء من حَيوان ألفًا ، وهي عينٌ متحرّكة قبلها فتحة ، قيل : إذا أُعلّت اللام لم تُعلّ العين ، والواجب إعلال اللام دون العين»(١٥).

يبدو لي أنّ أبا علي الفارسيّ ،كان رائدَ التسويغ بـ(توالي الإعلال) ، وأبرزَ من عُنِيَ به من النحويين ، إذ أدخله في باب القِياس ، والمقايسة ، والأقيس ، فقد وجدته يُقايس بين تصحيح حرف العلّة في الكلمة من دون توالي إعلالين ، وتصحيحه مع تحقّق هذا التوالي ، فيَخلصُ الى أنّ تصحيح المعتل مع توالي الإعلالين واجبٌ ، ولازمٌ ؛ لأنّهم يصحّحونه مع عدم التوالي لإعلالين ، فقال : « قالوا : أطيَبَ ، وأجوَدَ ، صحّحوا مع انتفاء توالي الإعلال فيهما –يعني الياء والواو– فلمّا صحّحوا ذلك ، وجبَ أن يلزم تصحيح ما توالى فيه إعلالان»(١٦) ،ووجدته يُقايسُ بين توالي إعلالين على الحرف الواحد في الكلمة ، وتوالي إعلالين في حرفين مفترقين من كلمة واحدة ، فقال في قراءة من قرأ بإخلاص الصاد دون المضارعة بالزاي :«(حَتَّى يُصْدرَ الرِّعاءُ) بين الصاد والزاي ، والمضارعة في الصاد إذا كانت مع الدال ، أكثر وأعرف منها في السين ... وممّا يحتجُّ به من أخلص الصاد وحقّقها على من ضارع بها الزاي أن يقول : الحرف قد أُعلَّ مرّةً بالقلب ، فلا تستقيم المضارعة ؛ لأنّها إعلالٌ آخر ، وقد رأيتهم كرهوا الإعلال في الحرفين إذا تواليا ، فاذا لم يوالوا بين إعلالين في حرفين مفترقين ، فألاّ يوالوا بين إعلالين في حرف واحدٍ ، أجدر»(١٧) ، وقد يُقايسُ بين هذا التوالي – أعني تواليهما على حرفٍ واحدٍ – وتواليهما بين حرفين في كلمتين متجاورتين ، فيقول « ويُقوّي ذلك أنهم حذفوا النون من نحو بَلْعنبر ، وبَلْحارث ، ولم يحذفوا من بني النّجّار مع توالي النونات ، حيث كانت اللام قد اعتلّت بالقلب ؛ لئلّا يتوالى إعلالان : الحذف والقلب ، وإن كانا من كلمتين مفترقتين ، فإذا كُرِهَ في هذا النحو ، كان توالي إعلالين في حرفٍ واحدٍ ، أبعدَ»(١٨) ، وقد نلحظه يقايس بين قولي الخليل ، وسيبويه ، فيجد أنّ قول الخليل ، أقيسُ من قول سيبويه ؛ لأنّ في قول الأخير توالِيًا لإعلالين ، وذلك في إعلال اسم الفاعل من الثلاثيّ الأجوف المهموز اللام ، إذ قال :» فلمّا كانوا قلبوا الهمزة الواحدة ، ألزموا القلبَ ؛ لاجتماع الهمزتين ، وهذا القول أقيسُ من الأول ،

لأنّ الأول يجتمع فيه توالي إعلالين، وليس يلزمُ ذلك في قول الخليل»(١٩)، وأيضًا قد يُقايس بين توالي الهمزتين في أوّل الكلمة من نحو: (آدم) ، وبين توالي الإعلالين في اسم الفاعل (جاءٍ) ، فيرى أنّ توالي الهمزتين ، أبعدُ من توالي الإعلالين ، إذ قال : « ومن ذلك أنّهم إذا بنوا اسم الفاعل من شاءَ ، وناءَ ، وجاءَ ، قالوا : شاءٍ ، وناءٍ ، وجاءٍ ، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطرف ،كما رفضوه أولاً في آدم ، وآخر ، إمّا بالإبدال ، وإمّا بالقلب كما يقول الخليل ، وأخذوا على قول النحويين غير الخليل بما رفضوه في غيره من توالي الإعلالين ، فلولا أنّ اجتماعهما عندهم أبعدُ من توالي الإعلالين ، لم يأخذوا بتواليهما المرفوض من كلامهم في هذا الموضع»(٢٠). وعلى نهج أبي عليّ الفارسيّ ، سار تلميذه ابن جنّي ، فلم يخرج عن تلك المقايسة في التسويغ بـ (توالي الإعلال) ، إذ يقول في اسم الفاعل من نحو (جاءٍ) : « رأيت أبا علي يذهب الى قوّة قول الخليل في هذا الباب ، قال : لأنّه لا يجمع على الكلمة إعلالين ، إنما هو إعلالٌ واحدٌ ، وهو تقديم اللام ، وتأخير العين»(٢١) ، ويُقايس أيضًا بين توالي إعلالين ، وثلاث إعلالات ، فيقول « ويدلُّك على ذلك أنّهم قالوا في مثال إوزّة من أويت : إيّاة ، والأصل فيه على الصنعة : إيْوَيَة، فأُعلّت فيه الفاء ، والعين ، واللام جميعًا ، وهذا ممّا لم يأتِ عن العرب مثله ، نعم وهم لا يوالون بين إعلالين إلاّ نحًا شاذًا ، ومحفوظًا نادرًا ، فكيف بأن يجمعوا بين ثلاثة إعلالات ، هذا ممّا لا ريبَ فيه ، ولا تحاجُ شكّ في شيءٍ منه»(٢٢).

ويُلحظ أنّ توالي الإعلال أخذ منحًى آخر عند متأخّري النحويين ، إذ زادَ الاهتمام في التعليل به ،كما حاولوا تقييده بشروطٍ ، وقواعد ، فظهر عندهم ما يُعرفُ بتوالي الإعلال (المُجتنب ، والمُغتفر) ، و(المُتّفق والمُختلف) ، و(المُمتنع ، والجائز) ،كما يتّضح في نصّ ابن مالك ، إذ قال : « توالي إعلالين إجحافٌ ، فينبغي أن يُجْتَنَبَ على الإطلاق كما يكون في (الهوى) ، واغتُفِرَ تواليهما إذا اختلفا ، نحو : ماء أصله (مَوَهَ) ، واغتُفِرَ تواليهما باطّرادٍ في نحو : شاءٍ ، اسم فاعل من شاوِئَ ... واغتُفِرَ تواليهما أيضًا للاختلاف في نحو: تَرَى ؛ لأنّ أصله تَرْأَي»(٢٣) ، وقال ناظر الجيش :« أمّا توالي إعلالين ، فإنّما يُمتنع حيث يتوافق الإعلالان ... أما حيث يختلفان ، فتواليهما غير ممتنع»(٢٤)، وقد يكون التسويغ بـ (توالي الإعلال) سواء أكان الأصل المفرد معلًّا ، أم غير مُعلٍّ ، قال الرضي : « وصحّ رِواء مع أنّ واحده معلّ العين – أعني ريّان –كما صحّ هوي ، وطوي . وصحّ نواء جمع ناوٍ – أي سمين – لأنّه لم يُعلّ واحده واوًا ، ولو أُعلّ أيضًا ، لم يجز ؛ لاجتماع إعلالين»(٢٥).

أمّا تمثُّلات (توالي الإعلال) ، وأَشْكاله ، فثمّة تمثُّلات متعدّدة ، وأشكال مختلفة يمكن الظفر بها في مدوّنات المتقدّمين ، ونُسجّل بدءًا أنّ توالي الإعلال يأخذ شَكْلَينِ رئيسين : الأوّل : يتمثّلُ بتوالي إعلالين ، وهو الأكثر عندهم . والثاني : وهو الأقلّ حضورًا ، ويتمثّلُ بتوالي ثلاث إعلالات . ولا يُعدم أن نذكر هنا شَكْلاً ثالثًا أشار إليه محققو كتاب شرح الشافية للرضي ، وهو يتمثّل بتوالي أربع إعلالات في كلمة ، إذ قالوا :» أصل (إيٍّ) : إِيْوِيٌ ، قُلبت الهمزة الثانية ياءً ، لكونها إثرَ همزة مكسورة ... فصار (إِيْوِيٌ) فهذا إعلال ، ثم قُلبت الواو ياءً ؛ لاجتماعها مع الياء ، وسبق أولاهما بالسكون ، ثمّ أُدغمت الياء بالياء ، فصار (إِيِّي) وهذا إعلال ثانٍ ، فلمّا اجتمعت ثلاث ياءات ، فإمّا أن تحذف الثالثة نسيًا ... وإمّا أن تعلّها إعلال قاضٍ ، وهذا إعلال ثالث ، فإن جعلت الإدغام إعلالاً مستقلاً ،كان في الكلمة أربع إعلالات»(٢٦) . من هنا سأعرض لتمثّلات الشَّكْلَين: الأول ، والثاني ، أمّا الثالث فلا يعدو أن يكون من قبيل الصناعة الصرفيّة التي يجتهدُ بها النُّحاة :

الأول : توالي إعلالين : وهو يتّخذ أشكالاً مختلفةً ، فقد يكون هذا التوالي على حرف واحدٍ في كلمة ، ويُقرّر المبرّد في ذلك أنّه « لا اختلاف في أنّه لا يجتمع على الحرف علّتان»(٢٧) ، وأبو علي الفارسيّ يقول فيه « وقد رأيتهم كرهوا الإعلال في الحرفين إذا تواليا ، فاذا لم يوالوا بين إعلالين في حرفين مفترقين ، فألاّ يوالوا بين إعلالين في حرف واحدٍ ، أجدر» (٢٨)، وهذا منهم غريب ، فقد اجتمع إعلالان على العين في كلمة (أهل) عند إعلالها الى (آل)كما يقولون : الأوّل : قُلبت الهاء فيه همزةً ، والآخر : قُلبت فيه الهمزة ألفًا (٢٩)، وقد يكون توالي الإعلالين في حرفين مفترقين بكلمة واحدةٍ ، وهذا الإعلال شائعٌ عندهم كإعلال اللام ، ثمّ إعلال العين ، وقد قسموه على قسمين : الأول: المُتّفق

كما يُسمّيه ابن مالك (٣٠)، أو ما كان من جهةٍ واحدةٍ كما يُسمّيه ابن عصفور (٣١)، أو ما كان من نوعٍ واحدٍ كما يسمّيه ناظر الجيش (٣٢)، وهذا الإعلال غير جائز عندهم كما في (هوى ، وطوى) إلاّ في ضرورة الشعر على ما يرى ابن عصفور (٣٣).

والثاني : المُختلف : وهذا جائزٌ عندهم ، بل يطّردُ إذ تعتلّ اللام فيه ، والعين في الاسم والفعل كما في إعلال اسم الفاعل من جاء : جاءٍ ، وإعلال ترَى التي أصلها : تَرْأَي (٣٤)، وقد يكون توالي الإعلالين في كلمتين متلاصقتين ، أي في الجار والمجرور ، أو المتضايفين ، وهو ما يسمّيه ابن هشام بتوالي الإعلالين فيما هو كالكلمة الواحدة ، إذ قال :» قولهم في بني الحارث : بَلْحارث ، وهو شاذٌّ ... لأنّ شرط هذا الحذف أن لا تكون اللام مدغمة فيما بعدها ، فلا يُقال في بني النّجّار ، وبني النّضير : بنّجّار ، وبنّضير وعلل ابن جنّي ذلك بكراهة توالي الإعلالين ، فإنّ اللام قد أُعلّت بإدغامها فيما بعدها ، فمتى أُعلّت النون التي قبلها بالحذف توالى إعلالان ، وقد يُردُّ ذلك بأنّ ذلك إنما يُجتنب في الكلمة الواحدة ، ويُجاب بأنّ كلاً من المتضايفين ، والجار والمجرور كالكلمة الواحدة ، وأُعطيا حكمهما»(٣٥). وقد يكون توالي الإعلالين في كلمتين غريبًا بعض الشيء ، فهم يتفنّنون في وصفه ، وذلك بأن يكون الإعلال الأول في عين الفعل الماضي ، وهو ما يُفترضُ أن يحصل ؛ لتوافر أسبابه . والثاني في لام المضارع لكنّه صُحِّحَ في الماضي ؛ لعلّة توالي الإعلالين ، قال ابن هشام : «حَيِيَ ، وعَيِيَ اجتمع فيهما حرفا علّة ، وكان القياس قلب الأول ألفًا، فيصير حايَ ، وعايَ ، ولكن خافوا توالي إعلالين ، وبيانه أنّ الياء الثانية ، تُعلُّ في المضارع نحو : يحيا ، ويعيا ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، وإذا أُعلّت الأولى في الماضي ، والثانية في المضارع ، توالى إعلالان»(٣٦). ومن ثمّ يجترح توصيفًا لما « اجتمع فيه حرفان يستحق أولهما الإعلال الآنَ ، والآخر : الإعلال بعدُ ، فيجب تصحيح الأول الآنَ ؛ لئلا يتوالى في الكلمة إعلالان»(٣٧).

ثانيًا : توالي ثلاثُ إعلالات : وتمثُّلات هذا التوالي قد تكون بتوالي ثلاث إعلالات في كلمةٍ واحدةٍ كقول الرضي : « وقولهم : لا يُجمع بين إعلالين في كلمة واحدةٍ ، فيه نَظَرٌ ؛ لأنّهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة ، وذلك نحو قولهم من أويتُ مثل إجرد : إيٌّ ، وذلك ثلاثُ إعلالات»(٣٨) ، ويسوّغ الخوارزمي ترك الإدغام في (اذكر) عند الفرس بأنّه كان ؛ « هربًا من الإجحاف بالكلمة بثلاث إعلالات»(٣٩). وقد يتمثّل هذا التوالي في كلمتين كقول أبي عمرو الدانيّ في قراءة أبي عمرو بن العلاء بإدغام الياء في الياء : « فأمّا قوله عزّوجلّ : (واللائِيْ يَئِسْنَ) في الطلاق على مذهبه في إبدال الهمزة ، ياءً ساكنةً ، فلا يجوز إدغامها ؛ لأنّ البدل عارضٌ ، وقد عضّد ذلك ما لحق هذه الكلمة من الإعلال بأن حُذفت الياء من آخرها ، وأُبدلت الهمزة ياءً ، فلو أُدغمت لاجتمع في ذلك ثلاثُ إعلالات»(٤٠) .

ثانيًا : مواقفُ النحويين من توالي الإعلال ، وأحكامُهم عليه :

الناظر في نصوص النحويين ، لا يفوته الخلطُ الكبيرُ ، والتباينُ الواضحُ في آراء النحويين ، وأحكامهم فيما يتعلّق بـ (توالي الإعلال) ، فسيبويه مثلاً : لا يُجيز إعلال العين إذا كانت واوًا ، أو ياءً مع إعلال اللام ؛ لأنّ ذلك يُفضي الى توالي إعلالين ، وهو ما يؤدّي الى الاستثقال والالتباس ، والإجحاف بالبنية ، فيقول : « اعلم أنّ الواو والياء لا تُعلّان ، واللام ياء ، أو واو ؛ لأنّهم اذا فعلوا ذلك صاروا الى ما يستثقلون ، والى الالتباس ، والإجحاف ؛ وإنّما اعتلّتا للتخفيف ، فلمّا كان ذلك يُصيّرهم الى ما ذكرتُ لك ، رُفِضَ»(٤١) ، بيد أنّ سيبويه في موضعٍ آخر يُجيز توالي الإعلال في العين ، واللام ، فيقول : «وتقول في فيعل من حَوَيْتُ ، وقَوَيْتُ : حَيًّا ، وقيًّا ، قلبتَ التي هي عين، ياءً ؛ للياء التي قبلها الساكنة ، وقلبتَ التي هي لام ألفًا ؛ للفتحة قبلها»(٤٢)، ويعتذر السيرافي بعد شرحه لنصّ سيبويه عن هذا الجمع بين الإعلالين بقوله : « فإن قال قائلٌ : فقد جمعت إعلالين : إعلال عين الفعل ، ولامه ؛ وذلك أنّك قلبتَ الواو ياءً ، وهي عين الفعل ، وقلبتَ لام الفعل ألفًا ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، قيل له : الإعلال الذي منعنا من جمعه في اللام والعين ، هو أن تسكنَ العين واللام جميعًا من جهة الإعلال»(٤٣)، ويُجيز سيبويه أيضًا توالي الاعلالين في اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي المهموز اللام من نحو (شاءٍ ، وجاءٍ) ، بقلب العين همزةً ، وقلب اللام ياء ، وهو بخلاف رأي الخليل الذي يرى فيه قلبًا مكانيًّا ما بين العين واللام ، قال الرضي : «وإنما دعا الخليل الى ارتكاب وجوب القلب في مثله ؛ أداء ترك القلب

الى إعلالين كما هو مذهب سيبويه»(٤٤). والغريب في هذا الأمر أنّ ابن عصفور يعدُّ هذا التوالي ، تواليًا متّفقًا ، أو من جهةٍ واحدةٍ كما عَبَّرَ عنه ، ومن ثمّ على رأيه غير موجودٍ في كلام العرب إلاّ نادرًا ، فقال: « ورجّح الفارسيّ مذهب الخليل على المذهب الأول ؛ لأنّه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهةٍ واحدةٍ ، وهما : قلب العين همزةً ، وقلب الهمزة التي هي لام ، ياءً ، وتوالي إعلالين على الكلمة من جهةٍ واحدةٍ ، لا يوجد في كلام العرب إلاّ نادرًا ، وفي ضرورة الشّعر»(٤٥) ، ولئن عدّ ابن عصفور هذا التوالي نادرًا ، فإنّ (ابن إياز) عدّه مرفوضًا ، فقال : « وذهب الخليل الى أنّ الهمزة في الجائي لام الفعل ، والياء عين فقدّموا اللام ، وأخّروا العين ، ووزنه فالع ، وحجّته ... أنّ لولا تقدير ذلك ؛ للزم توالي إعلالين : قلب العين همزة ، وقلب اللام ياء ؛ وذلك مرفوضٌ»(٤٦) ، والأكثر غرابةً في هذا التوالي أن نجد (ابن مالك) يعدّه تواليًا مختلفًا ، وهو مُغْتَفَرٌ عنده باطّراد ، فيقول : « توالي إعلالين إجحافٌ ، فينبغي أن يُجتنب على الإطلاق ... واغتُفِرَ تواليهما باطّرادٍ في نحو (شاءٍ) اسم فاعلٍ من شاءَ»(٤٧) . ومن ثمّ لا ندري بعدُ أهذا التوالي من التوالي المتّفق أم من المُختلف ،أم من التوالي الجائز المطّرد ، أم من غير الموجود النادر ؟! . وفي رِواء جَمْعُ : ريّان ، لم تعتلّ العين في الجمع مع إعلالها في المفرد ، وتوافر سبب إعلالها في الجمع ؛ لإعلال اللام في الجمع بقلبها همزةً ، ومن ثمّ فإنّ إعلال العين في الجمع يلزم منه توالي إعلالين ؛ فصُحّحت العين ولم تعتل ؛ وما يُثير الانتباه في هذا التوالي أنّه توالٍ مختلفٌ ، وهو جائزٌ عندهم كما مرَّ بنا قول ابن مالك ، من هنا يتساءل (ناظر الجيش) متحيرًا عن سبب امتناع هذا التوالي مع اختلاف الإعلال فيه ، فقال : « ولا شكّ في أنّ الإعلالين في نحو : رِواء لو أُعلّت عينه ، يختلفان ، والغرضُ أنّه عند الاختلاف ، يجوز تواليهما ، فكيف يُعتذرُ عن عدم الإعلال بما يؤدّي الإعلال إليه من توالي الإعلالين مع أنّ الإعلالين مختلفان ، والتوالي عند الاختلاف جائزٌ ،كما تضمّنه كلامه – يعني ابن مالك – المذكور آنفًا»(٤٨). ومنهم من يحكم على التوالي المختلف الجائز ، والمطّرد عندهم ، أنّه كراهة ، قال ابن الحاجب : « وصحّ رِواء جمع ريّان ؛كراهة إعلالين»(٤٩) ، وقال الفارضي : « وقالوا في جمع ريّان بفتح الراء ، وتشديد الياء رِواء ، بكسر الراء ، وهمزة في آخره ، فصحّحوا الواو في الجمع مع أنّها مستحقّةٌ للإعلال ؛ لسكونها في المفرد أصالةً ، لأنّ أصل المفرد (رَوَيان) ، فقلبت الواو ياءً وأُدغمت ، وقيل صحّحوه كراهة توالي إعلالين في الجمع»(٥٠) ، و بعضهم يحكم عليه أنّه شاذٌّ ، قال ابن هشام : « في ريّان ورِواء ... فإن قُلتَ :كيف والَوا بين إعلالين في نحو الماء والشاء ، ويرى ، أصلها : مَوَهَ ، وشَوَهَ ، ويرْأَي ؟ في ذهني أنّهم شذّذوا ذلك . وفي شرح الكافية : توالي إعلالين إجحافٌ فينبغي أن يُجتنب على الإطلاق ... واغتُفِرَ تواليهما إذا اختلفا كماء أصله : مَوَهَ ، والذي يظهر لي خلاف ما قاله ، وأنّ هذه الألفاظ شاذّةٌ عن القياس»(٥١)، و الواقع أنّ الحكم بشذوذ توالي الإعلالين ، وندرته ، يرجعُ الى ابن جنّي حينما قايَسَ بينه ، وبين توالي ثلاث إعلالات ، فحكم بشذوذ توالي الإعلالين ، وندرته عند العرب ، وعدم وجوده فيما توالى فيه ثلاث إعلالات ، فقال : « ويدلُّك على ذلك أنّهم قالوا في مثال إوزّة من أويت : إيّة ، والأصل فيه على الصنعة : إيوَيَة، فأُعلّت فيه الفاء والعين ، واللام جميعًا ، وهذا ممّا لم يأتِ عن العرب مثله ، نعم وهم لا يوالون بين إعلالين إلاّ نحًا شاذًا ، ومحفوظًا نادرًا ، فكيف بأن يجمعوا بين ثلاثة إعلالات ، هذا ممّا لا ريبَ فيه ، ولا تحاجُّ شكّ في شيءٍ منه»(٥٢) ، وحكم أبو عمرو الدانيّ بعدم جواز توالي ثلاث إعلالات ، فقال : « فأمّا قوله عزّ وجلّ : (واللائِي يَئِسْنَ) في الطلاق على مذهبه في إبدال الهمزة ، ياءً ساكنةً ، فلا يجوز إدغامها ؛ لأنّ البدل عارضٌ ، وقد عضَّدَ ذلك ما لحق هذه الكلمة من الإعلال بأن حُذفت الياء من آخرها ، وأُبدلت الهمزة ياءً ، فلو أُدغمت لاجتمع في ذلك ثلاثُ إعلالات»(٥٢).

ولئن حَكَمَ بعض المتقدّمين برفض توالي الإعلالين ، أو الحكم عليه بالشذوذ ، والحكم على توالي ثلاث إعلالات بعدم الجواز ، لنجدنّ منهم من يقرُّ بجواز توالي الإعلالين ، قال الرضي : « ألا ترى أنّك تقول في أفْعَلَ منكَ من الأمّ : هو أَوَمُّ ، أو أَيَمُّ على المذهبين ، تقلب الفاء وتدغم العين ، وهما إعلالان»(٥٤)، بل يعترض على من لا يُجوّز توالي إعلالين في كلمةٍ واحدةٍ ، فيُجيز الجمع بين ثلاث إعلالات في كلمة ، إذ قال : « وقولهم : لا يُجمع بين إعلالين في كلمةٍ واحدةٍ ، فيه نَظَرٌ ؛ لأنّهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة ، وذلك نحو قولهم من أويتُ مثل إجرد : إيّةٌ ، وذلك ثلاثُ

إعلالات»(٥٥) ، ويرى ابن الباذش أنّ توالي الإعلال موجودٌ ، وغير مبالى به في البنية إذا توافق مع القياس ، فقال ردًّا على من لم يُجوّز إدغام الياءين في قوله تعالى :« واللائِيْ يَئِسْنَ»(٥٦) بحُجّة توالي ثلاث إعلالات : « وتوالي الإعلال غير مبالى به إذا كان القياس مؤدّيًا إليه ، والقياس في المثلين إذا سكنَ الأول منهما ، الإدغام في المتّصل والمنفصل ، ألا ترى أنّهم أعلّوا الأمر في نحو قولك : شِ ثوبَكَ ، ولِ زيدًا ، إعلالاً بعد إعلال ، فجمعوا فيه بين حذف الياء التي تُحذف في (ارْمِ ، واقْضِ) ، وحذف الواو التي تُحذف في(عِدْ ، و زِنْ)»(٥٧).

من هنا نخلصُ الى أمرٍ مهمٍ من هذا التناقض في الآراء ، والتضارب في الأحكام بين النحويين ، وهو أنّ استعمالهم لتوالي الإعلال سواء أكانَ ثنائيًّا ، أم ثلاثيًّا كعلّة في تسويغ بعض المسائل الصرفيّة ، لا يعدو– في أحايين كثيرة – أن يكون صناعةً صرفيّةً يلجأ إليها النحويّ ؛ لتسويغ حَدَثٍ ما .

ثالثًا : مصاديقُ توالي الإعلال ، قراءةٌ ، وتوجيهٌ :

ثمّة مصاديق متعدّدة لتوالي الإعلال بشقّيه سواء أكان تواليًا ثنائيًّا ، أم ثلاثيًّا يمكن أن نظفر بها في نصوص المتقدّمين ، كما يمكن تصنيفها بلحاظ تواليها في كلمةٍ واحدةٍ ، أو في كلمتين بالشكل الآتي:

أولاً: توالي الإعلال في كلمةٍ واحدةٍ :وهذه يمكن تصنيفها بالنظر الى الموضوع الواردة فيه الى الآتي :

١ – في الجمع (فِعال) المعتلّ اللام وجوبًا : سوّغ المتقدّمون عدم إعلال العين (الواو) في الجمع (فِعَال) من نحو (رِواء) جمع (رِيّان) مع توافر سبب إعلالها فيه ، وهو تحرّكها وكسر ما قبلها ، فضلاً عن اعتلالها في المفرد ؛ بكراهة توالي إعلالين في كلمة واحدة ، فالإعلال الأول :كان بقلب اللام همزةً وجوبًا ؛ فأصلها : (رِواي) ، لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة ، فصارت : (رِواء) . والإعلال الثاني المفترض حصوله : هو قلب الواو ياء ، فتُصبح الكلمة (رِياء) ،كما يعلّون : دار– ديار ، التي أصلها : دِوار ؛ لكنّهم فرّوا من هذا الإعلال خِشْيةَ توالي الإعلالين ، فصحّحوا العين ، قال المبرّد : « فلما جمعوا قالوا : رِواء فاعلم ، فأظهروا الواو التي هي عين ؛ لمّا اعتلّت الياء ، وهي في موضع اللام ، ولا اختلاف في أنّه لا يجتمع على الحرف علّتان»(٥٨)، وقال الفارضي :» وقالوا في جمع ريّان بفتح الراء ، وتشديد الياء : رِواء ، بكسر الراء ، وهمزة في آخره ، فصحّحوا الواو في الجمع مع أنّها مستحقة للإعلال ؛ لسكونها في المفرد أصالةً ، لأنّ أصل المفرد (رَوَيان) ، فقلبت الواو ياءً وأُدغمت ، وقيل صحّحوه كراهة توالي إعلالين في الجمع ؛ لأنّ همزة رِواء مقلوبة عن ياء ، وأصله : رِواي بالياء ؛ فلمّا أعلّوا الياء لم يعلّوا الواو لما ذُكر»(٥٩)، وقال ابن الحاجب : « وصحّ رِواء جمع ريّان ؛كراهة إعلالين»(٦٠)، وقال ابن مالك : « فلو كانت اللام واوًا ، أو ياءً ، وجَب تصحيح العين في الجمع ؛ لئلاّ يتوالى إعلالان ، وذلك أنّ اللام في هذا الجمع تتطرف بعد ألف زائدة ، فيجب إبدالها همزةً ، فلو أُعلّت العين أيضًا بإبدالها ياءً ، فقيل في جمع جَوٍّ : جِياء ، وفي جمع ريّان : رِياء ؛ لزم توالي إعلالين ، وذلك إجحافٌ بالأصل ، فلُجِئ الى تصحيح العين ، فقيل : جِواء ، ورِواء»(٦١). والظاهر أنّ هذا الجمع تُصحّح فيه العين ، سواء أعلّت في المفرد ، أم لم تُعل ، قال الرضي : « وصحّ رواء مع أنّ واحده معلّ العين – أعني ريّان –كما صحّ هوي ، وطوي . وصحّ نواء جمع ناوٍ – أي سمين – لأنّه لم يُعلّ واحده واوًا ، ولو أُعلّ أيضًا ، لم يجز ؛ لاجتماع إعلالين»(٦٢)، وما يؤاخذ عليه القدماء في منعهم إعلال العين ؛ بحُجّة توالي الإعلال أنهم أجازوه في التوالي المُختلف ، « ولا شكّ في أنّ الإعلالين في نحو : رِواء لو أُعلّت عينه ، يختلفان ، والغرضُ أنّه عند الاختلاف ، يجوز تواليهما ، فكيف يُعتذرُ عن عدم الإعلال بما يؤدّي الإعلال إليه من توالي الإعلالين مع أنّ الإعلالين مختلفان ، والتوالي عند الاختلاف جائزٌ»(٦٣) ، وهو ما التفتَ اليه ناظر الجيش. مهما يكن من أمر ، فإنّ القدماء أفلحوا بشكلٍ كبير في التماسهم لهذه العلّة ؛ لأنهم وجدوا أنفسهم أمامَ نظيرٍ لا يُصيبه إلاّ الاعتلال في حال كون اللام صحيحًا ، من نحو : سوط – سياط ، ودار – ديار ، ومن ثمّ لا مناصَ من تسويغهم بهذا التوالي في حال إعلال اللام ، إذا لم يتحقق الحمل على النظير ، وهو ما نجده عند ابن هشام ، إذ قال : « في ريّان ، ورِواء ، وإن وجَبَ في دار ، ودِيار، وإذا وجبَ التصحيح في رواء مع وجوب إعلال نظيره من ديار ، فإنّه يجب تصحيح شُوًّا مع جواز إعلال نظيره من صُوَّم ، أحقّ ، وأولى»(٦٤) . بيد أنّ ذلك لا يمنع من التسويغ بعلل أُخر تتّصلُ بالجانب

الدلالي للكلمة في حال عدم إعلال العين مثل (أَمْن اللَبْسِ) ، وإن كان الغرض من هذا الإعلال ، الخروج عن غرضه ، وهو التخفيف على المتكلّم ؛ لأنّ « الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدّت الى نقض أغراضٍ مقصودةٍ ، تُرِكَتْ»(٦٥) ، كما أنّ « التغيّرات المُطّردة ، تقفُ إذا اصطدمت بخطر الالتباس»(٦٦)، ومن ثمّ لا شكَّ في أنّ إعلال العين في مثل (رِواء) ، وهي جمعٌ يُلبسها بكلمة أخرى ، وهي (رِياء) ، فلكلّ منهما دلالتها ، ومعناها الخاصّ بها ؛ لذا كان تصحيح العين وسيلةً ، أو أمنًا للَبْسِ بينهما ، ومن الإنصاف هنا أن نقول أنّ من المتقدّمين من التفتَ لذلك ، إلاّ أنّه لم يوظّفه في هذا الإعلال ، قال ابن مالك : « وإن كان الإعلالان مختلفين ، اغتُفِرَ اجتماعهما إن كان مَخْلَصًا من كثرة الثِّقَلِ ، ولم يُوقع في محذورٍ آخر كالتباس مثالٍ بمثال»(٦٧) .

أمّا ما حصل من تغيير في (رِواء) ونحوها ، بحسب معايير الدرس الصوتيّ الحديث ، فلا يمكن تسويغه بـ (توالي إعلالين) في كلمة ، وإنّما هو توالٍ لثلاثة أصوات علّة في مقطع واحد ، وهو ما يُعرف بـ (صوت العلّة المثلث ، أو المثلّث الحركي)كما يُسمّيه ماريو باي(٦٨)، وهذا يُعدُّ ثِقلاً بيّنًا في البنية ، ويُضعفُ النظام المقطعي بسبب طبيعة الأصوات المتوالية في المقطع الواحد ، والقريبة من الصوائت كما يرى د. عبد الصبور شاهين (٦٩) ؛ لذلك يعمد المتكلم الى حذف العنصر الثالث ، وهو الياء من (رِواي) : / ر ـِ / و ـً ي / ، وتعويضه بعنصرٍ أجلدَ منه ، وهو الهمزة ، فتُصبح (رِواء) : / ر ـِ / و ـً ء / . وبذلك يكتسبُ المقطع قوّةً ، تمنع من حدوث تغيُّرٍ آخر يلحقُ به .

٢ – في اسمِ الفاعل من الأجوف الثلاثيّ المهموز اللام : ثمّة خلافٌ بين النحويين في الوصول الى اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المهموز اللام ، من نحو: شاءَ ، وجاءَ ، وهم في ذلك على مذهبين : الأول : مذهب سيبويه: إذ يعلُّ الكلمة على نظمها الأصلي ، أي على وزن : فاعِل ، الأصل : شاوِئٌ ، وجايِئٌ»(٧٠)، وهذا الرأي – على ما يقولون – يتوالى عندهم فيه إعلالان : الأول : قلب العين همزةً كما تُعلُّ في قائم ، وبائع ، فتكون : شائِئٌ ، وجائِئٌ ، وهذا يترتّب عليه اجتماع همزتين في آخر الكلمة ، فتُعلّ الكلمة إعلالاً ثانيًا : بقلب الهمزة الثانية ، ياءً ، لتحرّكها ، وكسر ما قبلها ، فتُصبح : شائِيٌ ، وجائِيٌ ، ثمّ تُعلّ إعلال قاضٍ ، بحذف الياء ، فتُصبح : شاءٍ ، وجاءٍ . والمذهب الثاني : مذهب الخليل : ويقوم على القلب المكانيّ ما بين اللام ، والعين ، إذ تُقلب الهمزة مكان العين ، والعين مكان الهمزة ، وهو ما يتطلّب تغيير وزن الكلمة ، على (فالِع) وهذا لا يتوالى فيه إعلالان على حدّ قولهم ، بل يؤكّدون «أنّ ما دعا الخليل الى ارتكاب وجوب القلب في مثله ؛ أداء ترك القلب الى إعلالين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب في الأجوف الصحيح اللام ، نحو : شاكٍ ... لئلّا يُهمز ما ليس أصله الهمز ، والهمز مستثقل عندهم»(٧١) ، ومن ثمّ تكون بعد القلب المكاني : شائِوٌ ، جائِيٌ ، ثمّ تُعل إعلال قاضٍ بحذف العين ، فتُصبح : شاءٍ ، وجاءٍ . وقد تعرّض مذهب سيبويه للنقد من قبل النحويين ؛ لجمعه إعلالين على كلمةٍ واحدةٍ ، قال أبو علي الفارسيّ :» فلمّا كانوا قلبوا الهمزة الواحدة ، ألزموا القلبَ ؛ لاجتماع الهمزتين ، وهذا القول أقيسُ من الأول ، لأنّ الأول يجتمع فيه توالي إعلالين، وليس يلزمُ ذلك في قول الخليل» (٧٢) ، وأكّد ابن جنّي قوّة رأي الخليل ، فقال : « رأيت أبا علي يذهب الى قوّة قول الخليل في هذا الباب ، قال : لأنّه لا يجمع على الكلمة إعلالين ، إنما هو إعلالٌ واحدٌ ، وهو تقديم اللام ، وتأخير العين»(٧٣) وقال ابن إياز: « وذهب الخليل الى أنّ الهمزة في الجائي لامُ الفعل ، والياء عين فقدّموا اللام ، وأخّروا العين ووزنه فالع ، وحجّته ... أنّ لولا تقدير ذلك ؛ للزم توالي إعلالين : قلب العين همزة ، وقلب اللام ياء ؛ وذلك مرفوضٌ»(٧٤) ، وقال ابن عصفور : « ورجّح الفارسي مذهب الخليل على المذهب الأول ؛ لأنّه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة ، وهما قلب العين همزةً ، وقلب الهمزة التي هي لامٌ ، ياءً ... ولا يلزم في مذهب الخليل إلاّ القلب ، والقلب أكثر في كلام العرب من توالي الإعلالين على الكلمة»(٧٥) . ولم يَسْلَمْ مذهب الخليل من النقد أيضًا على الرغم من خُلوّه من توالي الإعلال ؛ لأنّه يُخرج الكلمة عن نظمها ، قال العكبريّ :» يلزم من عدم النقل ، توالي إعلالين ، وهو إبدال العين همزةً ، وإبدال اللام ياءً ، وإذا نقل ، لم يلزم ذلك ... وإقرار الكلمة على نظمها أولى»(٧٦)، وقال اليزديّ : «والحق أنّ تغيير نسق الوضع ، أصعبُ من لزوم إعلالين»(٧٧)، ووصفه الرضي بغير المتين ، فقال : « وليس ما ذهب

إليه الخليل بمتين ؛ وذلك لأنّه يُحترز عن مكروهٍ ، إذا خيف ثباتُه ، وبقاؤه ، أمّا إذا أدّى الأمر الى مكروهٍ ، وهناك سببٌ لزواله ، فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه»(٧٨).

وما يُلحظ في نصوص المتقدّمين على اختلاف المذهبين ، هو الآتي : أ– على مذهب سيبويه لم يكن توالِيًا لإعلالين ، بل هو توالٍ لثلاثِ إعلالات : الأول : قلب العين همزةً : شائِئٌ ، وجائِئٌ . والثاني قلب الهمزة التي تمثل لام الكلمة ياءً :شائِيٌ ، وجائِيٌ . والثالث : إعلالها إعلال (قاضٍ) بحذف الياء التي تمثّل لام الكلمة المقلوبة عن الهمزة ، فشاءٍ ، وجاءٍ أصبحتا على وزن : (فاعٍ) . ولم يخلُ رأي الخليل من هذا التوالي – أعني توالي الإعلالين – الذي فرَّ منه ، إذ توالى إعلالان في الكلمة : الأول : تمثّل بقلب اللام مكان العين ، والعين مكانها على وزن فالِع : شائِيٌ ، وجائِيٌ . والثاني : بحذف الياء التي تمثّل عين الكلمة على رأي الخليل بإعلالها إعلال (قاضٍ) ، فشاءٍ ، وجاءٍ أصبحتا على وزن : (فالٍ) .

ب– التباينُ في وصف توالي الإعلالين هذا على مذهب سيبويه ، فهو عند ابن مالك من التوالي المُختلف ، وهو مُطّردٌ عنده ، إذ قال : « توالي إعلالين إجحافٌ ، فينبغي أن يُجتنب على الإطلاق ... واغتُفِرَ تواليهما باطّرادٍ في نحو (شاءٍ) اسم فاعلٍ من شاءَ ، وأصله : شاوِئ ، فأُعلّت عينه بإبدالها همزةً ،كما فُعِلَ بقائم ، ثمّ أُبدلت الهمزة الثانية ياءً ؛ لوقوعها طرفًا بعد همزة مكسورة»(٧٩). في حين ذهب ابن عصفور الى أنّ هذا التوالي من جهةٍ واحدةٍ ، وهو غير موجود في كلام العرب إلاّ نادرًا ، فقال : « ورجّح الفارسيُّ مذهب الخليل على المذهب الأول ؛ لأنّه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهةٍ واحدةٍ ، وهما قلب العين همزةً ، وقلب الهمزة التي هي لامٌ ، ياءً ، وتوالي إعلالين على الكلمة من جهةٍ واحدةٍ ، لا يوجد في كلام العرب إلاّ نادرًا ، وفي ضرورة الشِّعر»(٨٠). لا مِرْيةَ في أنّ هذا التباين ، والخلط مردَّهُ التفنّن في الصناعة الصرفيّة من أجل الوصول من الأصل الوضعي الى الأصل المنطوق ، ومن ثمّ ذلك كان ذلك مدعاةً الى الولوج في الأصول المفترضة ، والتغيُّرات المبتكرة التي لم تنطق بها العرب من قبل ، بل هي تصوّراتٌ لصورٍ ذهنية أسقطها النحويُّ على أصول البنية من أجل إظهار مراحل الوصول الى الصورة المنطوقة فعلاً عن العرب ، فليس كلُّ ما جاء من واو ، أو ياءٍ مكسورةٍ بعد الألف ، يجب أن تُعَلَّ بقلبها همزةً مثل قائم ، وبائع ، فقد تبقى كلٌّ منهما على حالها من دون إعلال مثل : عاوِر ، وحايِل . زيادة على أنّنا لم نسمع من العرب من يجمع بين الهمزتين ، فيقول : شائِئٌ ، وجائِئٌ بهذه الأصول المفترضة .

يبدو لي أنّ التحوّلَ الذي حصل وفقًا لمعايير الدرس الصوتيّ الحديث ، أسهلُ بكثير من التحوّلات التي ذكرها المتقدّمون ، فلا توالي لإعلالين أو ثلاثةٍ ، أو اجتماع لهمزتين ، أو واحدة ، أو إخلال بنظم الوزن ؛ من حيث القلب المكانيّ ، وإنّما ما حصل هو حذف للمزدوج الصاعد (و ـِ) ، و (ي ـِ) اللّذين يُشكّلان ثِقلاً ظاهرًا في أداء البنية ، ولا سيما ، أنّهما مسبوقان بفتحةٍ طويلةٍ =(الألف) ، وهو عند د. عبد الصبور شاهين تتابعٌ لحركةٍ ثلاثيّةٍ – وإن كانا في مقطعين– وهذا التتابع يُضعف النظام المقطعيّ (٨١)، من هنا يلجأ المتكلم الى حذف المزدوج برمته من المقطع الثاني ، هكذا الأصل على وزن (فاعِل) شاوِئٌ : / ش ـَ/ و ـِ/ ء ـِ ن ، و جايِئٌ : / ج ـَ/ ي ـِ/ ء ـِ ن ، وبعد الحذف للمزدوج في كلٍّ من البنيتين ، تكونان هكذا : شاءٍ : / ش ـَ/ ء ـِ ن ، و جاءٍ : / ج ـَ/ ء ـِ ن .

٣– في الاسم والفعل الثلاثيّ ممّا كانت عينُهُ و لامُهُ ، حرفي علّة : دأبَ النحويون على ترديد قاعدةٍ في موضوع الإعلال ، هي أنّ اللام إذا أُعلّت ، يُمتنع إعلال العين ؛ لأنّ ذلك يُفضي الى توالي إعلالين في كلمةٍ واحدةٍ ، واعتلال اللام دون العين ؛ لأنّه الآخِرُ ، « وإعلال الآخِرِ أولى ؛ لأنّه لو صُحِّحَ ، عُرِّضَ لحركات الإعراب الثلاث ، وللكسر عند الإضافة الى ياء المتكلم ، وللإدغام إذا وَلِيَه مثله ، والإدغام إعلالٌ ، فيلزم حينئذٍ توالي إعلالين ، وليس الأول – يعني العين – معرّضًا لشيءٍ مما ذُكر ، فكان بالتصحيح أولى»(٨٢)، ويصف النحويون ما يحصل لو أُعلّت العين بأنّه إجحافٌ للبنية إذ يُصيّرها الى حرفٍ واحدٍ في الاسم ، وحرفين في الفعل ، يقول ابن مالك : « ، ويمنع من قلب الواو ، والياء ، ألفًا ؛ لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها ؛ خوف توالي إعلالين ؛ لأنّه إجحافٌ مآله الى التقاء الساكنين ، وذلك نحو : هَوَى ، أصله : هَوَيٌ ، فكل واحد من الواو والياء متحرّك مفتوح ما قبله، فلو أُعلاّ ، لزم المحذور الذي ذُكِرَ، ولزم بقاء الاسم على حرف

واحد ، ، وبقاء الفعل على حرفين ثانيهما ألف»(٨٣) . ومثل هذا الاعلال يُعرف عندهم بالمتّفق (٨٤)، أو إعلالٌ من نوع واحد (٨٥)، أو من جهةٍ واحدةٍ(٨٦) .

يبدو لي أنّ القدماء كانوا على طريقٍ مستقيمةٍ في منعهم التوالي بهذا الشّكل ، ولا سيما في البنية الثلاثيّة ؛ لأنّه يُجْحِفُ بها فِعْلاً ، ويُذهبُ بمعالمها ، لكنّه بحاجة الى توصيفٍ آخر يتّسقُ ومعايير الدرس الصوتي الحديث ، فلا إبدال للياء التي تمثّل لام الكلمة ، ألفًا ، ولا حتى إبدال العين ألفًا – لو حصل – يؤدّي الى التقاءِ ما بين ساكنين ، بل إنّ ما حصل في (هَوَيَ) حذف لأضعف عنصري المزدوج الصاعد (ي ـَ) ، وهو نصف المصوت (الياء) ، ثم التقاء المصوّت القصير (الفتحة) مع المصوّت القصير (الفتحة) الذي يسبقه ، ليكوّنا فتحةً طويلةً = (الألف) تتحرّك بها عين الكلمة (الواو) ، فالألف حركة الواو في الكلمة ، وليست بدلاً عن لامها ، ومن ثمّ أيُّ حَذْفٍ في عينها ، يُجحفُ بها ، ويحوّل البنية الثلاثيّة الى حرفٍ واحدٍ ، هكذا الأصل (هَوَيَ) : / هـَ/ و ـَ/ ي ـَ ، وبعد حذف نصف المصوّت (الياء) : / هـَ/ و ـَ/ ـَ ، وبعد الجمع بين المصوتين القصيرين ، هَوى : / هـَ/ و ـً . لقد أحسنَ الرضي حين التمسَ العُذرَ للمتقدّمين عليه ممّن لا يجوّزون توالي الإعلالين ، فقال : « ولعلّهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل ؛ لأنّه لخفّته لا يحتملُ إعلالاً كثيراً، على أنّهم أعلّوا في ماءٍ ، وشاءٍ بإعلالين ، لكنّه قليلٌ»(٨٧). والأدقُّ من هذا أن يُقال : إنّ الثلاثيَّ المُعتلَّ العين واللام ، يمكن أن يلحقه الإعلالان ؛ شريطةَ ألاّ يكون الإعلالان حَذْفًا بعد حَذْفٍ ؛ لأنّ ذلك يُجحف بالبنية الثلاثيّة الخفيفة ، فيجعلها على حرفٍ واحدٍ ، من هنا جاز الإعلالان في ماء التي أصلها : مَوَهَ ؛ لأنّ الحذفين في اللام والعين ، قاما على تعويضٍ للمحذوف ، أي إبدالهما بحرفين آخرين ، ومن ثمَّ لا يُجحفُ توالي الإعلالين هنا بالبنية الثلاثيّة ، وهو ما يعرف عندهم بالتوالي المُختلف ، قال ابن مالك : «توالي إعلالين إجحافٌ ، فينبغي أن يُجتنب على الإطلاق ، فاستمر اجتنابه إذا كان الإعلال متفقًا كما في الهوى ، واغتُفِرَ تواليهما إذا اختلفا ، نحو ماء ، أصلها : مَوَهَ ، ، فأبدلت الواو ألفًا ، والهاء همزةً»(٨٨).

أمّا إذا كانت البنيةُ الثلاثيّةُ مزيدةً ، ولم تكن العين حرف علّة ، وإنما همزة ، جاز توالي الإعلالين في العين واللام أيضًا ، كما نلحظ ذلك في الفعل المضارع تَرى ، وأصله : تَرْأَيُ ، وهو أيضًا من التوالي المُختلف ، قال ابن مالك : « واغتُفِرَ تواليهما ؛ للاختلاف في نحو تَرى ؛ لأنّ أصله : تَرْأَيُ ، فحُذفت الهمزة ، وقُلبت الياء ألفًا»(٨٩)، وكلام ابن مالك هنا ، فيه نَظَرٌ؛ لأنّ إعلال اللام حصل في الماضي (رَأى) بقلب الياء ألفًا ، ولم يكن في المضارع ، فالأصلُ في الماضي : (رَأَيَ) ، وقد أُعلّ الفعل بحذف أضعف عنصري المزدوج (ي ـَ) ، وهو نصف المصوّت (الياء) ، ثمّ التقى المصوّتان القصيران (الفتحتين) ، ليكوّنا الفتحة الطويلة =(الألف) ، هكذا : / ر ـَ/ ء ـَ/ ي ـَ ، وبعد الحذف لنصف المصوّت والتقاء الفتحتين ، رأى : / ر ـَ/ ء ـً . ومن ثمّ يكون المضارع منه : تَرْأى بالألف : فما حصل في المضارع ، هو حَذْفٌ للهمزة ، ثمّ نقلٌ للصامت الى المقطع الذي يليه ؛ لأنّه باتَ بعد الحذف مصوّتًا من دون قاعدة ، هكذا الأصل (تَرْأى) : / ت ـَ ر/ ء ـً ، وبعد حذف الهمزة ، ونقل الصامت (الراء) ، صارت (تَرى) : / ت ـَ/ ر ـً . فالبنية قد لحقها إعلالٌ واحدٌ في المضارع ، والآخر في الماضي ،ولكلٍّ من الماضي والمضارع إعلالُهُ الخاصّ به ، هذا ما أراهُ . ولاشكّ أنّنا لو تعاملنا معها على ما ذهب اليه ابن مالك من أصل ، فإنها تتعرّض للإعلالين : حذف اللام ، وحذف العين ، وهذا جائزٌ ؛ لأنّ البنيةَ غير ثلاثية ويُمكن أن تتعرّضَ لحذفين ، هكذا الأصل (تَرْأَيُ) على تفْعَلُ : / ت ـَ ر/ ء ـَ/ ي ـُ ، يُحذف المزدوج (ي ـُ) برمّته الذي يمثّل لام الفعل ، وهو إعلالٌ أوّل ، ثم تحذف الهمزة ، وتنقل الراء الى المقطع الثاني ، ويُطال النطق بالفتحة القصيرة ؛ لتُصبح فتحةً طويلةً =(الألف) ، هكذا (ترى) : / ت ـَ/ ر ـً .

وممّا يُستدلُّ به أيضًا على أنّ توالي الإعلالين قد يحصل في البنية الثلاثيّة المزيدة بحذف اللام ، والعين ، ما ذكره ابن عصفور من توالي الإعلالين في اسم المفعول (مُسْتَحًى) ، وهو توالٍ من جهة واحدةٍ ، إذ قال : « وتوالي إعلالين على كلمةٍ من جهةٍ واحدةٍ ، لا يوجد في كلام العرب إلاّ نادرًا ، أو في ضرورة الشّعر نحو قوله : وإنّي لأَسْتَحْيِي وفي الحَقّ مُسْتَحًى ... أصل مُسْتَحًى : مُسْتَحْيِيٌ، فتحرّكت الياء الأخيرة ، وما قبلها مفتوح ، فقلبت ألفًا ، فصارت : مُسْتَحْيا ،

ثم أعلّوا الياء التي هي عين بنقل حركتها الى الساكن قبلها ، وقلبها ألفًا ، فالتقى ساكنان ، فحذف أحدهما» (٩٠) ، والواقع أنّ توالي الإعلالين لم يكن في اسم المفعول على ما ذهب اليه ابن عصفور ، وإنما يرجعُ الى الماضي المزيد (اسْتَحى) ، والمضارع الذي اشتُقَّ منه اسم المفعول : (يُسْتَحى) ، حيثُ لم يبقَ من الأصل : (حَيِيَ) سوى الحاء المحرّكة بالفتحة الطويلة =(الألف) ، قال الرضي : « فاسْتَحى على هذا الأصل : اسْتَحايَ ،كاسْتَباعَ ، حُذفت حركة الياء ، إذ لم يوجد في كلامهم لامٌ ، الماضي ياء متحرّكة ساكنًا ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، فحُذفت أولاهما، ثمّ قُلبت الياء الساكنة ألفًا ؛ لانفتاح ما قبلها ... وكذا تقول في المضارع أنّ حقّه يَسْتَحْيِيُ ،كيَسْتَبِيعُ ، حذفت حركة الياء ، إذ لا نظير له في الأفعال ، ثم حذفت الياء الأولى ؛ للساكنين ...والمفعول مُسْتَحى منه ، وأصله مُسْتَحايَ ، حُذفت حركة الياء كما في : يُسْتَحايَ، وأُعلّ إعلال : استحايَ (٩١)، فعلى رأي الرضيّ أنّ الأصل : اسْتَحايَ ، والمضارع : يُسْتَحى ، والمفعول : مُسْتَحايَ ، حُذفت حركة الياء ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف ، وهو إعلالٌ أوّل ، ثم قُلبت الياء ألفًا ، وهو إعلالٌ ثانٍ . وفي منظور الدرس الصوتيّ الحديث هذا التوجيه لا يمكن الركون له ؛ لأنّ الألف حركةٌ طويلةٌ ، ولا يجوز استبدالها بالياء الصامت ، وما حصل فيه أيسرُ بكثيرٍ ممّا ذكره المتقدّمون ، فالأصل (استَحايَ) : حُذِفَ منه المزدوج (ي ـَ) برمّته الذي يمثّل لام الكلمة ، هكذا : / ء ـِ س / ت ـَ / ح ـَ/ ي ـَ ، فصارت الكلمة (اسْتَحى) : / ء ـِ س / ت ـَ/ ح ـَ ، أمّا العين فهي معتلّة في الأصل بحذف نصف المصوّت (الياء) ، وإطالة النطق بالمصوّت القصير (الفتحة) ، ليُصبحَ فتحةً طويلةً = (الألف) . وكذا الأمر مع اسم المفعول : مُسْتَحى : / م ـُ س / ت ـَ/ ح ـَ . ، وإذا كان منوّنًا تُقصّر الفتحة الطويلة الى فتحة قصيرة ، هكذا : مُسْتَحًى : / م ـُ س / ت ـَ/ ح ـَ ن .

أمّا إذا كان الأصل: (مُسْتَحْيَيُ) بياءين كما ذهب ابن عصفور، فبحسب معايير الدرس الصوتيّ الحديث ، لم يكن قلبٌ للياء ألفًا ، والتقاءٌ للساكنين ، بل ما حصل ، هو حذفٌ للمزدوج الأخير برمّته (ي ـُ) ، هكذا الأصل : / م ـُ س / ت ـَ ح/ ي ـَ / ي ـُ ، فصارت (مُسْتَحْيَ) : / م ـُ س / ت ـَ ح/ ي ـَ ، ثمّ تعرّضت الى إعلال ثانٍ بحذف أضعف عنصريّ المزدوج الأول (ي ـَ) ، ثمّ إطالة النُّطق بعنصره الآخر المصوّت القصير (الفتحة) ، ليُصبحَ فتحةً طويلة = (الألف) ، مُسْتَحى : / م ـُ س / ت ـَ/ ح ـَ . وإذا كان منوّنًا تُقصّر الفتحة الطويلة الى فتحة قصيرة ، هكذا : مُسْتَحًى : / م ـُ س / ت ـَ/ ح ـَ ن .

ثانيًا : توالي الإعلال في كلمتين : وتوالي الإعلال في كلمتين يمكن تقسيمه بلحاظ عدد التوالي فيهما على قسمين :

١ – ما توالى فيه إعلالان في كلمتين : ومن ذلك ما ذكره ابن هشام من أنّ تصحيح العين في الفعل الماضي (حَيِيَ ، وعَيِيَ) مع توافر علّة الإعلال فيها من حيث تحرّكها ، وانفتاح ما قبلها ؛كان خوفًا من توالي إعلالين ؛ لأنّ لام الفعل تُعلُّ في المضارع ، فتقلب ألفًا : يَحْيا ، ويَعْيا ، ومن ثمّ إذا أُعلّ في الماضي مع إعلاله في المضارع يتوالى إعلالان ؛ لذلك لم يُعلّ في الماضي ، واكتُفِيَ بإعلاله في المضارع ، إذ قال : «حَيِيَ ، وعَيِيَ اجتمع فيهما حرفا علّة ، وكان القياس قلب الأول ألفًا ، فيصير حايَ ، وعايَ ، ولكن خافوا توالي إعلالين ، وبيانه: أنّ الياء الثانية ، تُعلُّ في المضارع نحو : يحيا ، ويعيا ؛ لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها ، وإذا أُعلّت الأولى في الماضي ، والثانية في المضارع ، توالى إعلالان»(٩٢)، والحقّ أنّ هذا الكلام مبنيٌّ على قاعدة خَلَدَت في أذهان النحويين ، وهي أنّ الواو ، والياء المتحركتين إذا وقعتا عينًا ، وتحرّك ما قبلهما ، قُلبتا ألفًا كما في: قال ، وباع اللّتين أصلهما : قَوَلَ ، وبَيَعَ ، من دون النظر في شواذّ القاعدة من نحو : عَوِرَ ، وحَيِلَ ، ومن دون النظر في أنّ الفعلين : حَيِيَ ، و عَيِيَ معتلّا العين واللام ، وما حُمِلَ عليه من أفعال من نحو : باعَ ، وقالَ معتلّة العين ، وصحيحة اللام . يبدو لي أنّ ما ذكره ابن هشام ، من التسويغ بتوالي الإعلال ما بين الماضي والمضارع ، هو نوعٌ من التصنُّع الصرفيّ ، وإلاّ فإنّ الإعلال قد وقع في عين الفعل حَيِيَ كما مرّ بنا قول الرضي في أنّ استحى أصلها : استحايَ ، بإعلال العين على وزن استباع ، وتعل لامها ، فتكون : اسْتَحى ، ومثل ذلك يحدث في المضارع (٩٣)، كما أنّ عين الفعل حَيِيَ ، تُعلّ إعلالاً آخر ، وذلك بإدغامها بلام الفعل ، فيقولون : (حَيَّ) ، « والإدغام إعلالٌ ، فيلزم حينئذٍ توالي إعلالين»(٩٤) ، ومن ذلك قوله تعالى : « وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ»(٩٥)، وهي قراءةٌ سبعيّة ، قال

أبو علي الفارسيّ : « قرأ ابن كثير في رواية قُنبل ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي (مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) بياء واحدة مشدّدة»(٩٦)، ، وقال سيبويه : « الإدغام جائزٌ فيه ... فلمّا ضاعفتَ صرت كأنّك ضاعفتَ في غير بنات الياء ، حيث صحّت اللام على الأصل وحدها ، وذلك قولك : قد حَيَّ في هذا المكان ، وقد عَيَّ بأمره» (٩٧) ، ،كما أنّ الفعل (رأى) تعتل لامه في الماضي التي أصلها ياء : (رَأَيَ) ، وتعتل عينه في المضارع بحذف الهمزة : تَرْأى – تَرى ، ولا مانع من توالي هذا الإعلال . والفعل (وَلِيَ) تعتلُّ فاؤه في المضارع بحذف الواو (يَلِي) ، وفي الأمر بحذف الفاء، واللام معًا ، وإبقائه على حرفٍ واحد ،كما نقول: (لِ زيدًا) .من هنا أقول : لا يمكن الربط بين توالي الإعلالين بتقسيمه الى إعلالٍ في الماضي ، وثانٍ في المضارع ، ومن ثمّ التسويغ بالجمع بينهما في الماضي والمضارع ، أو بتعبيرٍ آخر على حدّ قول ابن هشام « فيما اجتمع فيه حرفان يستحقُّ أولهما الإعلال الآنَ ، والآخر : الإعلال بعدُ ، فيجب تصحيح الأول الآنَ ؛ لئلا يتوالى في الكلمة إعلالان ... فلو أعلّوا في الماضي ، لزم أن تُعل لام الكلمة تارةً ، وعينها أخرى ، فكرهوا ذلك ، وأرادوا أن يعلوا أحدهما في المستقبل ؛ لأنّ المستقبل يقتضي إعلال اللام ،وهو أولى ممّا يقتضيه الماضي من إعلال العين ؛ لأنّ اللام محل تغيير»(٩٨) ، وإنّما لكلّ بنيةٍ ما يخصّها من توالٍ كما مرّ ، فالماضي (اسْتَحى) تعرّض لإعلالين بحذف الياء الأولى ، والثانية ، في حين أنّ المضارع (يسْتَحْيِي) ، لم يصبه إعلال فيهما ، ومثل هذا يُقال في (حَيِيَ) ، فالماضي لم يُصبه إعلال وهو مستقلٌّ بنفسه ، والمضارع أصابه إعلال بقلب الياء ألفًا عند القدماء ، وهو مستقلٌّ بنفسه عن إعلال الماضي ، وإعلاله في منظور الدرس الصوتيّ الحديث ، ليس قلبًا ، وإنّما هو حَذْفٌ للمزدوج الأخير بأكمله ، وإطالة النطق بالمصوّت القصير (الفتحة) الذي يسبقه ليكوّنَ فتحةً طويلةً = (الألف) ، هكذا الأصل (يَحْيِيُ) : / ي-َ ح / ي-َ / ي-ُ ، وبعد حذف المزدوج (ي-ُ) الذي يمثّل لام الكلمة ، وإطالة النطق بالفتحة ، صارت (يحيا) : / ي-َ ح / ي-ً . ومن مصاديق التعليل بـ (توالي الإعلالين) في كلمتين ، أو – بشكلٍ أدقّ – فيما هو كالكلمة الواحدة كما عَبّرَ عنه ابن هشام إذا كان التوالي بين الجار والمجرور ، أو المتضايفين (٩٩)، هو حذف النون الساكنة إذا التقت بلام التعريف في قولهم : بَلْحارث في بني الحارث ، وبلْعنبر في بني العنبر ؛ وعدم حذفها في قولهم: (بني النّضير، وبني النّجّار) ، وقد اشترطوا أن تكون اللام مدغمة فيما بعدها ؛ لكي تسلمَ النون ؛ إذ سوّغ المتقدّمون عدم حذف النون في الأخير بكراهية توالي إعلالين : الأول : هو إدغام لام التعريف فيما بعدها . والإعلال الثاني : حذف النون الساكنة ؛ لذلك سَلَمَت النون من الحذف في بني النّضير ، وأُعلّت بالحذف في بَلْحارث ؛ لأنّه إعلالٌ واحد ، قال أبو علي الفارسي : « ويُقوّي ذلك أنهم حذفوا النون من نحو بَلْعنبر ، وبَلْحارث ، ولم يحذفوا من بني النّجّار مع توالي النونات ، حيث كانت اللام قد اعتلّت بالقلب ؛ لئلاّ يتوالى إعلالان : الحذف ، والقلب ، وإن كانا من كلمتين مفترقتين» (١٠٠) ، وأيضًا « علل ابن جنّي ذلك بكراهة توالي الإعلالين ، فإنّ اللام قد أُعلّت بإدغامها فيما بعدها ، فمتى أُعلّت النون التي قبلها بالحذف توالى إعلالان»(١٠١)، و ما يُثار هنا أنّ التوالي توالٍ مختلف ، وهو جائزٌ عندهم (١٠٢)، يقول ابن هشام : « وقد قالوا بَلْحارث ، وبَلْعنبر ... خاصٌّ بما ليست لام تعريفه مدغمة ؛ احترازًا عن بني النّضير ، وبني النّجّار ؛ وعللوا ذلك بكراهية الإعلالين ، هذا مع أنّهما مختلفان»(١٠٣)، ومن ثمّ يكون السؤال مشروعًا هنا : لماذا علّلوا التوالي المُختلف المُغتفرُ عندهم كما يقولون ، بعدم توالي الإعلال هنا ، مع جوازه عندهم ؟! . وما يلفتُ النظر في كتاب سيبويه أنّه بعد وصفه حذف النون في بَلْحارث بالشاذّ ؛ سوّغه بقرب المخرج بين النون ، واللام ، ولم يكن سبيلٌ لإدغامها باللام ؛ لأنّ اللام ساكنةٌ ، ولم تُكسر كما يُفعلُ بالساكنين الصحيحين إذا التقيا ، مثل : قامَتِ الْمرأةُ حيث كُسرت التاء لالتقائها باللام الساكنة ؛ لذلك وصف الحذف بالشاذ ؛ ولم يسوّغ بتوالي الإعلالين ، فقال : «ومن الشاذّ قولهم في بني العنبر ، وبني الحارث : بَلْعنبر ، وبَلْحارث بحذف النون ، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ، فأمّا إذا لم تظهر اللام فيها ، فلا يكون ذلك ؛ لأنّها لمّا كانت ممّا كَثُرَ في كلامهم ، وكانت اللام والنون قريبتي المخارج ، حذفوها وشبّهوها بمَسْت ؛ لأنهما حرفان متقاربان ، ولم يصلوا الى الإدغام ،كما لم يصلوا في مَسَسْت ؛ لسكون اللام ، وهذا أبعد ؛ لأنّ اجتمع فيه أنّه منفصل ، وأنّه ساكن»(١٠٤). والغريب أنهم قصروا حذف النون على لام التعريف الساكنة غير

المدغمة فيما بعدها ، ومن ثمَّ سوّغوا عدم حذف النون بتوالي الإعلالين ؛ متخذين من إدغام لام التعريف كإعلالٍ أوّل ، وحذف النون إعلال ثانٍ . ومن يتتبّع الشواهد في العربية من قراءاتٍ قرآنيةٍ ، وأبياتٍ شعرية ، لا يفوته حذف النون مع لام التعريف سواء أكانت اللام مدغمةً ، أم غير مدغمةٍ على حدٍّ سواء ، ومن ذلك قراءة من قرأ بحذف التنوين مع اللام المدغمة ، – والتنوين : نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء – في قوله تعالى : «قُلْ هو الله أحدُ * الله الصمد»(١٠٥) ،قال أبو حيّان الأندلسيّ : «بحذف التنوين لالتقائه مع لام التعريف ، وهو موجودٌ في كلام العرب ، وأكثر ما يوجد في الشِّعر»(١٠٦)، وأيضًا قراءة من قرأ قوله تعالى : « ولا الليلُ سابقُ النَّهارَ» (١٠٧) بحذف التنوين مع لام التعريف المدغمة ، ونصب النَّهارَ ، نُقلَ عن المبرّد أنّه سمع من يقرأ بذلك ، قال : « فقلت له : ما هذا ؟ قال: أردتُ : سابقٌ النَّهارَ ، فحذفت ؛ لأنّه أخفُّ»(١٠٨). وقد يكون حذف التنوين في الشِّعر أيضًا مع لام التعريف المدغمة ، ومن ذلك قول الشاعر(١٠٩) :

فَأَلْفَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرَ اللهَ إلاّ قَلِيلاً

وقد حُذف التنوين من ذاكر ؛ لالتقائه باللام المدغمة ، وهذا الحذف قليلٌ ، وشاذٌّ (١١٠) . ولا شكَّ بعد ذكر هذه الشواهد في أنّ اللام إذا كانت مدغمة ، أو غير مدغمة ، تُحذفُ معها النون ، وقولهم : إنّ النون لا تحذف مع اللام المدغمة ؛ لأنّه يقود الى توالي الإعلالين ؛ ليس دقيقًا ؛ لأنّ حذف النون حصل مع إدغام اللام ، وعدم إدغامها ، وهو ما يُشيرُ الى علّة أخرى لهذا الحذف . والطريف في ذلك أنّ اللام قد تُحذف كالنون إذا وقعت موقعها في مثل هذا الحال ، قال سيبويه « ومثل هذا قول بعضهم : عَلْمَاءِ بنو فلان ، فحذف اللام ، يريد : على الماءِ بنو فلان ، وهي عربيّة»(١١١) .

أمّا في منظور الدرس الصوتيّ الحديث ، فإنّ ما حصلَ يبعدُ كثيرًا عن ما نسبه القدماء لكراهة توالي إعلالين في كلمتين من نحو : بَلْحارث ، وبنَّنصير ونحوهما ، أو حتى الشواهد التي ذُكرت ممّا التقت فيه النون الساكنة باللام سواء أكانت اللام مُدغمةً ، أم غير مدغمة ، وإنّما حذف النون الذي حصل ، يرجع الى وجود مقطعٍ مزيدٍ في درج الكلام ، والمتعارف عن هذا المقطع أنّه من مقاطع الوقف(١١٢)، وصورته في الأصل (بَنْلْحارث) هكذا : / ب ـَ ن ل / ح ـً / ر ـِ ث ، و (بَنَّنصير) : / ب ـَ ن ن / ن ـَ / ض ـِ ر ، فثمّة تجاورٌ لصامتين صحيحين في آخره ، وهو ما عبّر عنه القدماء بـ (التقاء الساكنين) ، على غير حدِّه (١١٣) ، أو شرطِهِ ، ولا مِرْيةَ بعدُ في أنّ هذا التجاور يُعسّرُ كثيرًا النطق بهذا المقطع ، بل يتعذّرُ النُّطق به إلاّ على حاذقٍ كما يقول ابن الجزري(١١٤)، لذلك يتخلّص منه العربيّ بطريقتين : الأولى : وهي القياسيّة عندهم بجلب مصوّت قصير من الخارج ،وغالبًا ما يكون هذا المصوّت هو الكسرة ، ومن ثمَّ يتحول المقطع المزيد الى مقطعين : قصير ، وطويل مغلق ، هكذا : / ب ـَ / ن ـِ ل / ، وهذا ما لم يحصل في هذه الأمثلة ، والشواهد . والطريقة الثانية : وهي ما حصلت هنا ، وذلك بحذف الصامت الأول (النون) ، وهذه غير قياسيّة ، بل شاذّة في نظرهم ، وتحويل المقطع المزيد الى مقطعٍ واحدٍ طويلٍ مغلق ، هكذا : بَلْحارث : / ب ـَ ل / ح ـً / ر ـِ ث ، و(بنَّصير) : / ب ـَ ن / ن ـَ / ض ـِ ر .

ثانيًا: ما توالى فيه ثلاثُ إعلالاتٍ في كلمتين : قد يتّخذ المتقدّمون من التعليل بـ (توالي ثلاث إعلالات) ما بين كلمتين وسيلةً ؛ لتسويغ بعض المسائل الصرفية من إظهار ، وإدغام ، وغيرهما ، ولاسيما في القراءات القرآنية سبعيةً كانت ، أم غيرَ سبعيّة : ومن ذلك قوله تعالى : « إلاّ آلَ لُوطٍ نَجَّيْناهُم بِسَحَر» (١١٥) ، إذ قرأها أبو عمرو بن العلاء بإدغام اللامين ، وآخرون بإظهارهما ، فمن يحتجُّ بالإظهار ، وعدم جواز الإدغام يُعلّلُ ذلك بتوالي ثلاث إعلالات ، وهي : الأول : قلب الهاء همزةً لأنّ أصل آل : أَهَل ، ومن ثمّ بعد القلب تكون (أَأَل) . والثاني : قلب الهمزة الثانية ، ألفًا ، فصارت : آل . والثالث : إدغام لام (آل) ، بلام (لوط) ، قال ابن الجزري : « ووجه إظهاره توالي الإعلال عليه من حيث أنّ أصله (أهل) ، فقُلبت اللام همزةً ، ثمّ أُبدلت ألفًا ، ثمّ تُدغم ، فيكون ثلاث إعلالات»(١١٦)، ومن المحدثين من يرى جواز حصول ثلاث إعلالات ، إلاّ أنّه قليلٌ في لغة العرب ، قال محمد سالم حسين « وجه الإظهار توالي

الإعلال عليه ؛ لأنّ أصله (أهل) ، فقُلبت اللام همزةً ، ثمّ أُبدلت ألفًا ، ثمّ بعد ذلك تُدغم ، فيكون في الكلمة ثلاث إعلالات ، وذلك قليلٌ في لغة العرب»(١١٧)، والحقّ أنّ التوالي ، وإن كان ثلاثيًّا بحاجة الى توضيح وفقًا لمعايير الدرس الصوتيّ الحديث ، فالهاء في كلمة (أهل) قُلبت همزةً وهو إعلالٌ أوّل ، والهمزة لا تبدل ألفًا كما يقولون ، فلا تبادل بينهما ؛ لتباين الصفات ، والمخارج (١١٨) ، بل حُذفت ، ثمّ التقى المصوّتان القصيران ؛ ليُشكّلا فتحةً طويلةً = (الألف) ، هكذا (أَأَل) : / ء ـَ / ء ـَ ل / ، وبعد حذف الهمزة الثانية تلتقي الفتحتان ، (آل) : / ء ـَ ل / . ومن ثمّ يكون توالي الإعلالات بالقلب ، والحذف ، والإدغام . وليس كما قال القدماء : بالقلب ، والإبدال ، والإدغام .

ومن ذلك أيضًا ممّا توالى فيه ثلاثُ إعلالات في كلمتين : ما نُسِبَ لأبي عمرو بن العلاء من إدغامه الياء بالياء في قوله تعالى : « واللائِيْ يَئِسْنَ مِنَ المَحِيض»(١١٩) ، ومن لم يُجوّز الإدغام ، ويُظهرُ الياءين يسوّغ ذلك بتوالي ثلاث إعلالات ، وهي : الأول : إبدال الهمزة ياءً ، والثاني : حذف الياء الأخيرة . والثالث : إدغام الياء المبدلة من الهمزة ، بياء (يَئِسْنَ) . قال أبو عمرو الدانيّ : « فأمّا قوله عزّ وجلّ : (واللائِيْ يَئِسْنَ) في الطلاق على مذهبه في إبدال الهمزة ، ياءً ساكنةً ، فلا يجوز إدغامها ؛ لأنّ البدل عارضٌ ، وقد عضَّدَ ذلك ما لحق هذه الكلمة من الإعلال بأن حُذفت الياء من آخرها ، وأُبدلت الهمزة ياءً ، فلو أُدغمت لاجتمع في ذلك ثلاثُ إعلالات»(١٢٠) ، بيد انّ من القُرّاء من يُجيزُ هذا الإدغام ، طالما يجري على القياس ، ولا يُدير بالاً لهذا التوالي من الإعلالات ، قال ابن الباذش : « وتوالي الإعلال غير مبالى به إذا كان القياس مؤدّيًا إليه ، والقياس في المِثْلَين إذا سكنَ الأول منهما ، الإدغام في المتّصل والمنفصل ، ألا ترى أنّهم أعلّوا الأمر في نحو قولك : شِ ثوبَكَ ، ولِ زيدًا ، إعلالاً بعد إعلال ، فجمعوا فيه بين حذف الياء التي تُحذف في (ارْمِ ، واقْضِ) ، وحذف الواو التي تُحذف في(عِدْ ، و زِنْ)»(١٢١) .

وهذا التوالي بحاجةٍ الى إعادة وصف بما يتّسق ومعايير الدرس الصوتيّ الحديث ، وما أراهُ هو حذف الهمزة من (اللائي) ، وبعد حذفها التقت الكسرة الطويلة (الياء) التي تمثّل حركة الهمزة ، بالفتحة الطويلة (الألف) ، وهذا الالتقاء المباشر ما بين الحركتين المختلفتين ، نَجَمَ عنه تكوّن مزدوجٍ هابطٍ : (ـَي) ، إذ يمثّل العنصر الثاني منه نصف المصوّت (الياء) ، صامتًا يأخذ مكان القاعدة من المقطع ، وهو ما يُشجّع على إدغامه في ياء (يَئِسْنَ) ، فيكون الأداء هكذا: (واللائِيَّسْنَ) . ويمكن توضيح ذلك بالصورة المقطعيّة الآتية : الأصل (واللائي) : / و ـَ ل / ل ـَ/ ء ِ ، بعد حذف الهمز والتقاء الحركتين الطويلتين ، تكون الصورة هكذا : / و ـَ ل / ل ـَ/ ِ ، ثمّ يتكون المزدوج الهابط ، هكذا (واللايْ) : / و ـَ ل / ل ـَ ي / ، وبعد الإدغام ، (واللائِيَّسْنَ) : / و ـَ ل / ل ـَ ي / ي ـَ/ ء ِ س / ن ـَ . مهما يكن من أمر ، فإنّ هذا التوصيف يبتعدُ كثيرًا عن ما قاله القدماء ، وما سوّغوا به من توالٍ لثلاث إعلالات ، فلا إبدالَ للهمزة ياء ، بل هو حَذْفٌ لها ، ولا حذفَ للياء في الآخر ؛ لأنّها كانت كسرةً للهمزة ، ومن ثمّ تحوّلت الى نصف مصوّت يقوم مقام الصامت ؛ ليُجوّزَ هذا الإدغام . لكن يبقى السؤال متاحًا عن الثِّقَلِ الذي يحصل هنا من أثر الإدغام سواء أكانَ في (آلَ لُوط) ، أم في (واللايْ يَئسنَ) ، وهو ما دفعَ الكثير من القرّاء ، والنحويين الى رفض قراءة الإدغام ، وترجيح قراءة الإظهار ، ومن ثمّ التشبُّث بتعليل توالي ثلاث إعلالات .

وما أراهُ أنّ الإدغام فَرَضَ تكوّنَ مقطعٍ مديدٍ في درج الكلام ، والمديد معروفٌ عنه أنّه من مقاطع الوقف( ) ، فلا مِرْيَةَ بعد في أنّ وجوده في الوصل يُثقِلُ طبيعة الأداء في النُّطق بهاتين القراءتين ، ويمكن أن نلحظ ذلك في الصورة المقطعيّة ، هكذا (آلَ لُوط) قبل الإدغام : / ء ـَ/ ل ـَ / ل ـٌ ط ، وبعد الإدغام يتكوّن المقطع المزيد في الدرج ، هكذا (آلْ لُوط) : / ء ـَ ل/ ل ـٌ ط ، ومثل هذا يُقال في : (واللايْ يَّسنَ) بعد الإدغام : / و ـَ ل / ل ـَ ي / ي ـَ/ ء ِ س / ن ـَ . وهذا يُعرف عند القدماء بالتقاءِ ما بين ساكنين : الساكن الأول وهو حرف المدّ ؛ لأنه – في عرفهم – ساكنٌ ، والساكن الثاني : الحرف الأوّل من الحرفين المدغمين ، لكنّه التقاءٌ على غير حدِّه ؛ لأنّهم اشترطوا أن يكون المدغم ، والمدغم فيه من كلمة حرف المد حتى يُجوّزوه ،كما في : (الضالّين ، والحاقّة) . أمّا في القراءتين ، فالمدغم فيه ، ليس من كلمة حرف المدّ ، قال الرضي : « ومع المدّ الذي في حروف اللين ، يُشترط في الساكن الثاني أحدُ الشرطين : أحدهما

: أن يكون مدغمًا بشرط أن يكون المدغم ، والمدغم فيه معًا من كلمة حرف المدّ ... وذلك لأنّ في التقائهما مطلقًا وإن حصل جميع الشرائط ، كِلْفَةً ما»(١٢٢)، ولا مِرْيَةَ بعدُ في أنّ الكلفَةَ التي يُشيرُ اليها الرضي هنا في الأداء ، هو المقطع المديد المنطوق في درج الكلام في كُلٍّ من القراءتين»(١٢٣) .

نتائج البحث:

في ختام هذا البحث يمكن أن أوجزَ ما توصلتُ إليه من نتائج ، بالآتي :

١ – تبيّنَ أنّ استعمال المتقدمين لمصطلح (الإعلال) ضمن قضية التسويغ بـ(توالي الإعلال) ، لم يقف عند حدود التغيير الذي يلحق حروف العلّة الثلاث من حذفٍ ، أو قلبٍ ، أو إسكانٍ كما هو متعارفٌ عليه ، بل كان أشمل من ذلك ، فالإدغام عندهم إعلالٌ ، وهو يدخل عندهم في دائرة التسويغ بـ (توالي الإعلال) .

٢ – أظهرت الدراسة أنّ إطلاقهم مصطلح (الإعلال) ، لم يقتصر على حروف العلّة الثلاثة (الألف ، والواو ، والياء) التي يختصُّ بها مصطلح الإعلال ، بل كان أوسعَ من ذلك ، فقلب الهمزة ، أو الهاء الى حرف آخر ، إعلالٌ عندهم ، وحذف النون ، أو اللام إعلالٌ أيضًا ، وهذا يدخل جميعًا ضمن مصطلح (توالي الإعلال) .

٣ – أثبتت الدراسة أنّ أبا عليٍّ الفارسيّ ، كان أبرز المهتمين بعلّة (توالي الإعلال) ، وبيَّنت أثره في إظهار التعليل بهذه العلّة عن طريق القياس ، والمُقايسة بين توالي هذه الإعلالات بأشكالها المختلفة ، وإظهار الأقيس من بينها .

٤ – أظهرت الدراسة تمثّلاتٍ مختلفة ، وأشكالاً متباينة ، لتوالي الإعلال في أبنية العربية ، فقد يكون توالي الإعلال على حرف واحد في كلمةٍ واحدةٍ ، وقد يكون بتوالي الإعلال على حرفين في كلمةٍ واحدةٍ ، وقد يكون بتوالي الإعلال في كلمتين متجاورتين ، وقد يكون الإعلال غريبًا في توالية ، وذلك بتوالي إعلال في حرف في الفعل الماضي ، وآخر في نفس الفعل في المضارع . كما أظهرت توالي الإعلال بلحاظ العدد ، من حيث توالي إعلالين ، أو ثلاث إعلالات في كلمةٍ واحدةٍ ، أو كلمتين ، وكشفت عن أثر الصناعة ، والتصنّع النحويّ في خلق التعليل بـ (توالي الإعلال) .

٥ – كشفت الدراسة عن خلط النحويين في مواقفهم من قضية توالي الإعلال ، وتباين آرائهم فيه ، فما كان مُغْتَفَرًا من هذا التوالي عند بعضهم ، قد يكون مُجْتَنَبًا عند آخر ، وما كان مُتّفقًا عند قوم منهم ، قد يكون مُخْتلفًا عند آخرين . كما كشفت عن تضارب أحكامهم عليه ، فما كان جائزًا عند بعضهم ، قد يكون شاذًّا ، أو مكروهًا ، أو مرفوضًا عند آخرين .

٦ – بدا لي – في أحايين كثيرة – أنّ التسويغ بـ(أَمْنِ اللَبْسِ) ، أفضلُ حلاً من التسويغ بـ (توالي الإعلال) في بعض الكلمات ؛ لأنّ إعلالها يُلْبِسُ الكلمة المُعَلَّة بدلالة كلمة أخرى.

٧ – أثبتت الدراسة أنَّ توالي الإعلالين في البنية الثلاثيّة المجرّدة ، لا يتحقّق إذا كان حذفًا بعد حذف ؛ لأنّ يُجْحِفُ بها ، في حين يمكن تحقّق هذا التوالي ، وبهذا الشكل في البنية الثلاثيّة المزيدة.

٨ – كان لمعايير الدرس الصوتيّ الحديث ، أثرٌ واضحٌ في بيان حقيقة توالي الإعلال بشقّيه الثنائي ، والثلاثي ، فقد يكون هذا التوالي تتابعًا لـ (مزوجٍ هابطٍ ، أو صاعدٍ) ، أو تواليًا لـ (حركةٍ ثلاثيّةٍ) في مقطعٍ واحدٍ ، أو وجودَ مقطعٍ يُكرهُ وجوده في الوصل ؛ لأنّه من مقاطع الوقف كـ (المقطع المزيد) ، و (المقطع المديد) ؛ ومن ثَمَّ يُغنينا ذلك عن التعليل بعلّة (توالي الإعلال) .

الهوامش:

١ – شرح الشافية للرضي : ٣/ ٤٨ .
٢ – إيجاز التعريف : ١٧١ .
٣ – القمر : ٣٤ .
٤ – شرح طيبة النشر : ٥٧ .
٥ – المسائل السفرية : ٣٨ .
٦ – القصص : ٢٣ .

٧- الحُجّة للقرّاء السبعة : ١/ ٥٦ .
٨- الخصائص : ٢/ ٤٨٨ .
٩- المُحتسب : ١/ ٩٥ .
١٠- الممتع في التصريف : ١/ ٣٢٧ . والبيت لـ (تميم بن أُبَي بن مُقبل) ، وعجزه : إذا جاءَ باغِي العُرْفِ أنْ أَتَعَذَّرا .
١١- المساعد على تسهيل الفوائد : ٤/ ١٧٣ .
١٢- الكتاب : ٤/ ٣٦٧ .
١٣- شرح السيرافي : ٥/ ٢٨٥ .
١٤- المقتضب : ١/ ١٥٣ .
١٥- الأصول في النحو : ٣/ ٣٦٠ .
١٦- المسائل الحلبيات : ١٣ .
١٧- الحُجّة للقراء السبعة : ١/ ٥٦ .
١٨- المصدر نفسه .
١٩- التكملة : ٦٠٣ .
٢٠- الحُجّة للقراء السبعة : ١/ ٢٧٨ .
٢١- المنصف : ٢/ ٥٢-٥٣ .
٢٢- الخصائص : ٢/ ٤٨٨ .
٢٣- شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢١٣٢ .
٢٤- تمهيد القواعد : ٤/ ٣٦٤٥ .
٢٥- شرح الشافية للرضي : ٣/ ٩٥ .
٢٦- المصدر نفسه : ٣/ ٦٦ (الهامش) .
٢٧- المقتضب : ١/ ١٥٣ .
٢٨- الحُجة للفارسي : ١/ ٥٦ .
٢٩- ينظر: شرح طيبة النشر : ٥٧ .
٣٠- ينظر: شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢١٣٢ ، وإيجاز التعريف : ١٧١ .
٣١- الممتع : ١/ ٣٢٧ .
٣٢- تمهيد القواعد : ٤/ ٥٠٠٨ .
٣٣- ينظر: الممتع : ١/ ٣٢٧ .
٣٤- ينظر: شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢١٣٢ .
٣٥- المسائل السفرية : ٣٨ .
٣٦- حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٦٣٦ .
٣٧- المصدر نفسه .
٣٨- شرح الشافية للرضي : ٣/ ٦٦ .
٣٩- التخمير : ٤/ ٤٧٦ .
٤٠- التيسير : ٢٢ .
٤١-الكتاب : ٤/ ٣٧٦ .
٤٢- المصدر نفسه : ٤/ ٤٠٨ .
٤٣- شرح السيرافي : ٥/ ٣٦٦ .
٤٤- شرح الشافية للرضي : ١/ ٣٢ .
٤٥- الممتع : ١/ ٣٢٧ .
٤٦- شرح التصريف : ١٢٧ .
٤٧- شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢١٣٢ .
٤٨- تمهيد القواعد : ٤/ ٥٠٦١ .
٤٩- المصدر نفسه .
٥٠- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك : ٤/ ٤٣٣ .
٥١- حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٦٣٦ .
٥٢- الخصائص : ٢/ ٤٨٨ .

٥٣- التيسير : ٢٢ .
٥٤- شرح الشافية : ٣/ ٦٦-٦٧ .
٥٥- المصدر نفسه : ٣/ ٦٦ .
٥٦- الطلاق : ٤ .
٥٧- الإقناع : ٥٩ .
٥٨- المقتضب : ١/ ١٥٣ .
٥٩- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك : ٤/ ٤٣٣ .
٦٠- تمهيد القواعد : ٤/ ٥٠٦١ .
٦١- إيجاز التعريف : ١٢٣
٦٢- شرح الشافية : ٣/ ٩٥ .
٦٣- تمهيد القواعد : ٤/ ٥٠٦١ .
٦٤- حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٦٣٦ .
٦٥- شرح ابن يعيش : ١/ ١٢٢ .
٦٦- التصريف العربي : ١٨٧ .
٦٧- إيجاز التعريف : ١٧١ .
٦٨- ينظر : أسس علم اللغة : ٨٠-٨١ .
٦٩- المنهج الصوتي : ١٧٤-١٧٥ .
٧٠- ينظر الكتاب : ٤/ ٣٧٧ .
٧١- شرح الشافية للرضي : ١/ ٣٢ .
٧٢- التكملة : ٦٠٣ .
٧٣- المنصف : ٢/ ٥٢-٥٣ .
٧٤- شرح التصريف : ١٢٧ .
٧٥- الممتع : ١/ ٣٢٧ .
٧٦- اللباب : ٢/ ٣١٢ .
٧٧- شرح الشافية لليزدي : ١/ ١٥٨ .
٧٨- شرح الشافية للرضي : ١/ ٢٢-٢٣ .
٧٩- شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢١٣٢ .
٨٠- الممتع : ١/ ٣٢٧ .
٨١- المنهج الصوتي :١١٤-١١٥ ، ١٧٦-١٧٧ .
٨٢- إيجاز التعريف : ١٧١ .
٨٣- المصدر نفسه.
٨٤- ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢١٣٢ .
٨٥- تمهيد القواعد : ٤/ ٥٠٠٨ .
٨٦- الممتع : ١/ ٣٢٧ .
٨٧- شرح الشافية للرضي:٣/ ٦٦ .
٨٨- شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢١٣٢ .
٨٩- المصدر نفسه .
٩٠- الممتع : ١/ ٣٢٧ .
٩١- شرح الشافية للرضي : ٣/ ١١٩ .
٩٢- حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٦٣٦ .
٩٣- ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣/ ١١٩ .
٩٤- إيجاز التعريف : ١٧١ .
٩٥- الأنفال : ٤٢ .
٩٦- الحجّة للفارسي : ٤/ ١٢٩-١٣٠ .
٩٧- الكتاب : ٤/ ٣٩٥ .
٩٨- حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٦٣٦ .

٩٩– ينظر : المسائل السفرية : ٣٨ .
١٠٠– الحجّة للفارسي :١/ ٥٦ .
١٠١– المسائل السفرية : ٣٨ .
١٠٢– ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢١٣٢ ، وتمهيد القواعد : ٤/ ٥٠٦١ .
١٠٣– حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٦٣٦ .
١٠٤– الكتاب : ٤/ ٤٨٤ .
١٠٥– الإخلاص : ١–٢ .، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، ينظر : البحر المحيط :٣/ ١٣٤ .
١٠٦– البحر المحيط : ٣/ ١٣٤ .
١٠٧– يس : ٤٠ . وهي قراءة عمارة بن عقيل ، ينظر : البحر المحيط : ٧/ ٣٣٨ .
١٠٨– البحر المحيط : ٧/ ٣٣٨ .
١٠٩– البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيبويه ، ينظر : الكتاب:١/ ٥٨ ، وشرح المفصّل : ٢/ ٥ .
١١٠– ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٨٤٣– ٨٤٤ .
١١١– الكتاب: ٤/ ٤٨٥ .
١١٢– الأصوات اللغوية ، د. أنيس : ١٥٤ ، والمنهج الصوتي : ٣٩ .
١١٣– ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢/ ٣٤٨ .
١١٤– النشر : ١/ ٢٩٢ .
١١٥– القمر : ٣٤ .
١١٦– شرح طيبة النشر : ٥٧ .
١١٧– الهادي شرح طيبة النشر : ١/ ١٢٦ .
١١٨– ينظر : المنهج الصوتي : ١٧٢–١٧٣ .
١١٩– الطلاق : ٤ .
١٢٠– التيسير : ٢٢ .
١٢١– الإقناع : ٥٩ .
١٢٢– الأصوات اللغوية ، د. أنيس : ١٥٤ ، والمنهج الصوتي : ٣٩ .
١٢٣– شرح الشافية للرضي : ٢/ ٣٤١ .

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم
– أُسِس علم اللغة ، ماريو باي ، ترجمة وتعليق د. أحمد مختار عمر، ط/٨ ، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م.
– الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس، ط/٣، مكتبة الانجلو، مط: محمد عبد الكريم حسان، ٢٠٠٧م.
– الأصول في النحو ، ابن السرّاج ، أبو بكر محمد بن سهل ، (ت٣١٦هـ) ، تح : عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٩م .
– الإقناع في القراءات السبع ، ابن الباذش ، أبو جعفر أحمد بن خلف الأنصاري ، (ت: ٥٤٠هـ) ، تح: أحمد المزيدي ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٩م .
– إيجاز التعريف في علم التصريف ، ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين (ت٦٧٢هـ) ، تح: محمد مهدي عبد الحي ، ط/١ ، منشورات : الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة – السعودية ، ٢٠٠٢م .
– البحر المحيط ، الأندلسي ، أبو حيّان ، (ت ٧٤٥هـ) ، مط : النصر ، الرياض – السعودية ، ٢٠٠٠م.
– التخمير ، شرح المفصّل ، الخوارزمي ، القاسم بن الحسين (ت ٦١٧ هـ) ، تح : عبد الرحمن العثيمين ، ط/١ ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ١٩٩٠م .
– التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث، الطيّب البكُّوش، تقديم: صباح القرمادي ، تونس، ١٩٧٣م.
– التكملة ، الفارسيّ أبو علي الحسن بن أحمد (ت:٣٧٧هـ) ، تح:كاظم بحر المرجان ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، ١٩٨١م .
– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ناظر الجيش محب الدين الحلبي (ت: ٧٧٨هـ) ، تح: علي محمد فاخر ط/١ ، دار السلام ، القاهرة – مصر، ١٤٢٨ هـ .
– التيسير في القراءات السبع ، الدانيّ ، أبو عمرو عثمان بن سعيد ، (ت ٤٤٤هـ)، تح : أوتو تريزل ، ط/٢ دار الكتاب العربي ، بيروت

، ١٩٨٤ م .
– حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك ، الأنصاري ، ابن هشام (ت٧٦١ هـ)، تح: جابر بن عبد الله السريّع ، ط/١ ، المدينة المنورة ، ١٤٤٠ هـ .
– الحُجَّة للقُرَّاء السبعة، الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط/١، دار المأمون للتراث ، بيروت، ١٩٨٤م.
– الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح: محمّد علي النَّجّار، ط/٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٢م.
– شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إيّاز ، (ت٦٨١ هـ) ، تح: د. هادي نهر ، ط/١ ، دار الفكر ، الأردن ، ٢٠٠٢م.
– شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، أبو الخير محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ) ، تح: أنس مهرة ، ط/٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
– شرح شافية ابن الحاجب، الخَضْر اليزدي (ت٧٢٠هـ) تح : د. حسن أحمد العثمان، ط/١ ، منشورات ذوي القُربى، مط: روح الأمين ، قُم – إيران ، ١٤٣٣هـ .
– شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، تح: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٥هـ .
– شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ، الفارضي ، شمس الدين محمد ، (ت٩٨١هـ) ، تح : محمد مصطفى الخطيب ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١٨ م .
– شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تح : عبد المنعم هريدي ، مركز البحث العلمي ، مكّة المكرّمة ، ١٩٨٢م .
– شرح كتاب سيبويه ، السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، (ت٣٦٨ هـ) ، تح: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨م.
– شرح المفصّل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (ت٦٤٣ هـ)، تح : أحمد السيّد سيّد أحمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، (د.ت) .
– الكتاب، سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون ، ط/٢، دار الجيل للطباعة، القاهرة ،١٩٨٢م.
– اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦ هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، ط/١، دار الفكر، دمشق ، ١٩٩٥م.
– المُحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جنّي، تح: محمد عبد القادر عطا، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨م.
– المسائل الحلبيات ، الفارسيّ ، أبو علي ، تح: د. حسن هنداوي، ط/١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٧م.
– المسائل السفريّة في النحو ، الأنصاري ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تح : د. حاتم الضامن ، ط/١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٣م .
– المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تح: محمد كامل بركات ، ط/١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، الأنصاري ، ابن هشام ، تح : مازن مبارك ، وعلي حمد الله ، ط/٥ ، دار الفكر ، دمشق ، (د. ت)
– المقتضب ، المبرّد ، أبو العبّاس محمد بن يزيد ، (ت ٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت ، ٢٠١٠م .
– الممتع في التصريف، الأشبيلي، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن ، تح: د. فخر الدين قباوة ، ط/٣ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٨م.
– المنصف شرح كتاب التصريف ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تح: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط/١، مط: مصطفى البابي الحلبي ، مصر، ١٩٥٤م.
– المنهج الصوتي للبنية العربية– رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٠م.
– النَّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ، تح: محمد علي الضبّاع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
– الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، محمد سالم محيسن ، ط/١ ، دار الجيل ، بيروت ١٩٩٧م .

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb